

الركن الأول

القول فى الإمامة

وهو ثمانية أبواب:

- * الباب الأول: فى وجوب نصب الأئمة وقادة الأمة.
- * الباب الثانى: فى الجهات التى تعين الإمامة وتوجب الزعامة.
- * الباب الثالث: فى صفات أهل الحل والعقد، واعتبار العدد فىمن إليه العهد.
- * الباب الرابع: فى صفات الإمام القَوَّام على أهل الإسلام.
- * الباب الخامس: فى الطوارئ التى توجب الخلع والانخلاع.
- * الباب السادس: فى إمامة المفضول.
- * الباب السابع: فى نصب إمامين.
- * الباب الثامن: فى تفصيل ما إلى الأئمة والولاية.

* * *

(١) وجوب نصب الإمام

الإمامة: رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهيات الدين والدنيا، مهمتها: حفظ الخوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكفّ الحيف، والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين، وإيفاؤها على المستحقين.

وهذه جمل يفصلها الباب الثامن المشتمل على ما يناط بالأئمة، وهى مَراسِمُ محل محل التراجم، وفيها الآن مَقْنَع، وسيأتى متسع فى البيان مشيع، إن شاء الله ﷻ .

حكم نصب الإمام

فنصب الإمام عند الإمكان واجب، بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة.

أما أصحاب رسول الله ﷺ رأوا البدار إلى نصب الإمام حقاً، فتركوا لسبب التشاغل به تجهيز رسول الله ﷺ ودفنه، مخافة أن تتغشاهم هاجمة محنة.

ولا يرتاب من معه مُسَكَّةٌ من عقل أن الذبَّ عن الحوزة، والنضال دون حفظ البيضة محتومٌ شرعاً، ولو تُرك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يزعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفتن الآراء، وتفرق الأهواء لانتثر النظام، وتوثبت الطغام والعوام، وتحزبت الآراء المتناقضة، وملك الأردلون سراة الناس، وفضت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، وفشت الخصومات، وتبددت الجماعات، وما يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن.

(٢) فى الجهات التى تعين الإمامة وتوجب الزعامة

القول فى النص وفى حكم ثبوته ونفاته

لو ثبت النص من الشارع على إمام، لم يشك مسلم فى وجوب الاتباع على الإجماع؛ فإنَّ بذل السمع والطاعة للنبي واجب باتفاق الجماعة.

وإن لم يصح النص، فاختيار من هو من أهل الحل والعقد كافٍ فى النصب والإقامة، وعقد الإمامة.

وقد تفننت فى ذلك الآراء والمطالب، واختلفت الأهواء والمذاهب، ولو ذهبت أحصيها وأستقصيها، لأدى مضمون الباب إلى حدود الإسهاب، ولو آثرت الانكفاف والإضراب، لكان ذلك إخلالاً بوضع الكتاب، فالوجه ارتياد الاقتصاد، واجتناب السرف.

فذهبت الإمامية من الروافض إلى أن النبي ﷺ نصَّ على عليٍّ عليه السلام فى الإمامة، وتولى الزعامة، ثم تحزبوا أحزاباً.

فذهبت طوائف منهم إلى أن الرسول ﷺ نصَّ على خلافته، على رءوس الأشهاد، نصّاً قاطعاً، لا تتطرق إليه مسالك الاجتهاد.

وليس ذلك النص مما نقله الأثبات، والرواة الثقات، من الأخبار التى تلهج بها الآحاد، وينقلها الأفراد، كقوله ﷺ: «من كنت مولاه، فعلى مولاه»^(١). وقوله ﷺ: «لعلّى: أنت منى بمنزلة هارون من موسى»^(٢). إلى غيرها مما سنويه، والله المستعان، وعليه التكلان.

(١) رواه أحمد فى مسنده، وابن ماجه فى سننه عن البراء بن عازب، وأحمد أيضاً عن بُريدة بن الحبيب، والترمذى والنسائى عن زيد بن أرقم. قال الهيثمى: رجال أحمد ثقات. وقال فى موضع آخر: رجاله رجال الصحيح. وقال السيوطى: حديث متواتر. «فيض القدير»: ٢١٨/٥.

(٢) أخرجه الشيخان عن سعد بن أبى وقاص. وتمام الحديث: أن رسول الله ﷺ خلفَ علىَّ بن أبى طالب فى غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، تخلفنى فى النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى؟ غير أنه لا نبي بعدى».

ثم قال هؤلاء: كـفـرت الأمة بـكـتم النص ورده.

وذهب فرق من الزيدية إلى أن الرسول (عليه السلام) ما نص على معين في الخلافة، ولكنه ذكر (عليه السلام) بالرماز والملاح، والمعارض والصرايح- الصفات التي تقتضى الإمامة استجـاعها، فكانت متوافية في علىّ دون من عداه وسواه، فضلت الأمة؛ إذ وضعت الإمامة فيمن لم يتصف بتلك الصفات، ولم يتسم بتلك السمات.

ثم تشوفت طائفة من المتمين إلى السنة إلى ادعاء النص على أبى بكر (عليه السلام).

وصار صائرون، يعرفون بالعباسية، إلى أنه (عليه السلام) نص على عمه العباس، وخصصه بالإمامة من بين سائر الناس، نصاً يزيل الريب، ويزيح الالتباس. وإذا طولب كلُّ مُدَّعٍ بمنهاج الصدق، والحجاج بالمسلك الحق - لاحت الحقائق، وانزاحت الغوائل، وحصحص الحق، وزهق الباطل.

فالذى يقتضيه الترتيب إيضاح الرد على أصحاب النص، ثم اتباع ما عداه من الآراء بالفحص، فنقول:

النص الذى ادعيتموه، ونظمت به عقودكم، وربطتم به مقصودكم - بلغكم استفاضة وتواتراً، من جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات، ومستمر الأوقات التواطؤ على الكذب؟، أم تناقله معينون من النقلة؟ واستبد به مخصوصون من الحملة؟ فإن زعموا أنه منقول تواتراً على الشرائط المذكورة في الاستفاضة أولاً، ووسطاً، وآخرًا - فقد ادعوا عظمة في مجاهدة البداهة والضروورات، وانتهوا من البهت والعناد إلى منتهى الغايات.

وقيل لهم: كيف اختصاصتم، وأنتم الأقلون بهذا الخبر دون مخالفكم؟، وكيف انحصر هذا النبأ فيكم، مع استواء الكافة في الطلب والتشمير، والتناهى في ابتغاء المقصود، واجتناب التقصير؟

ويم تنكرون على من يزعم أنه (عليه السلام) نص على أبى بكر نصاً منتشراً في الأقطار، مطبقاً للخطط والديار؟

ولسنا نذكر ذلك للاختيار والإيثار، ولكن المذاهب الفاسدة والمطالب الحائدة إذا تعارضت تناقضت، وترافقت، وبقي الحق المتين والمنهج المبين أبلج لائخاً لأهل الاسترشاد، وطاحت مسالك العناد.

وإن زعموا أن النص نقله آحاد، استوى إثباتهم ونفيهم؛ فإن الآحاد لا يعصمون عن الزلل، بل يتعرضون لإمكان الخطأ والخطل، فنقلهم لا يقتضي العلم بالمخبر عنه قطعاً. فليت شعري، كيف علموا النص على القطع من تجويز خطأ ناقله؟ ثم لا يسلمون عن معارضتهم بنقيض ما اتخذوه معتصمهم من ادعاء النص على أبي بكر، أو العباس وغيرهما **حاشية**؟! فقد انحلت شكائهم، ومساق هذه الطريقة يشير إلى الرد على من يجنح عن مسلك الحقيقة.

فإن قيل: غايتكم فيما قررتموه الرد على من يدعى العلم، فإن سلم لكم ما رمتموه، من إبطال مذهب الخصم - فعليكم وراء ذلك طلبة حاقة، ليس لكم بها قبل وطاقة. **وهي أن يقال لكم:** أنتم قاطعون بانتفاء النص، فبم أدركتم حقيقة الانتفاء؟! فأنتم في دعوى النفي، ومن ادعى الإثبات - على سواء. وإذا استوى المسلكان، وتشاكلت جهات الإمكان، فسييل الإنصاف والانتصاف اجتناب القطع في النفي والإثبات على جزاف.

قلنا: الآن نستأقكم إلى المحجة الغراء بالحجة البيضاء، فليعلم المسترشد أن الذي دُفِعنا إليه مُتَلَقَّى من اطراد العادات واستمرارها، وجريانها على القضايا المألوفة المعروفة واستقرارها. فمما اطرد به العرف على عمر الأعوام أن النبا العظيم، والخطب الجسيم، وما يجلّ خطره - تتوافر الدواعي على اللهج بصدقه وذكره، والاعتناء بنشره وشهره، والاهتمام بأمره؛ لعلو منصبه وقدره.

فيا لله للعجب! لم يخف ابتعاث رسول الله ﷺ ولاته وسعائه، وندبه لجمع مال الله جباته، فشاع توليته معاذاً ^(١) وعتاب بن أسيد ^(٢) ومن سواهما، ووقعت توليته علياً عهد الإمامة في المتاهات، وظلمات العمايات. هيهات هيهات!!

(١) معاذ بن جبل، تولى اليمن.

(٢) عتاب بن أسيد بن أبي العاص، تولى مكة.

ولما اجتمع صحب رسول الله ﷺ يوم السقيفة لتقديم زعيم، وتعيين خليفة، وتفرقت الآراء، واعتاص المسلك والمدرك والمنهج، حتى ذكر لأمر الإمرة سعد بن عباد، وباح بنصبه من أراده، ولم يكن نصبه قضية مرضية، فأقنع وكفى في انسلاله عن المنصب الذي تشوف إليه قول المصطفى ﷺ: «قَدِّمُوا قَرِيشًا وَلَا تَقْدِّمُوها»^(١)، وقوله: «الأئمة من قريش»^(٢). فلم يبد ناصره خلافاً، وأقروا إذعائاً للحق واثلاًفاً، فاتفقت للصديق البيعة والصفقة، وتولى مستحق الحق حقه، فاستراحت النفوس. فلو كان استفاض فيهم نصبه علياً كرم الله وجهه، وكان -لَعَمْرُ الله- مستصلاًحاً لمنصب الإمامة مرضياً -**لقال في القوم قائل:** ما لكم ترتبكون في الظلمات، وتركون نص صاحب الشرع؟

فاستبان بارتجال الأذهان أن النص لو كان، لاستحال فيه الخفاء والكتمان، ولتناجى به على قرب العهد به أو بعده اثنان، على مكر الزمان.

فوضح بمجموع ما ذكرناه أن الأمر أمران:

أحدهما: بطلان مذهب من يدعى العلم بالنص؛ هذا مستدرك بضرورات العقول من غير حاجة إلى بحث ونظر وفحص.

والثاني: القطع على الغيب بأنه لم يجر من رسول الله ﷺ تولية ونصب.

فأما من يعتمد منهم الألفاظ المعروفة التي رواها الأحاد، مثل قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه». فالكلام على هؤلاء من وجوه:

أحدها: أن نقول: هذا اللفظ وما عداه وسواه -نقله معدودون من الرواة، وهم عرصة الزلل والهفوات، وإن ظهر في غالب الأمر أنهم من الأثبات والثقات، فالمطلوب فيما نعيه من هذا الفن القطع، لا غالب الظن. فهذا مسلوك كافٍ، ووجهه في الرد على هؤلاء شافٍ.

(١) رواه البزار في مسنده عن علي عليه السلام، وقال السيوطي في الجامع الصغير بصحته، وأقره المناوي على ذلك في «الفيض» فلم يتعرض له.

(٢) أخرجه الطيالسي عن أبي برزة عن النبي ﷺ. وتام الحديث: «الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا، ووعدوا فوفوا، واسترحوا فرحوا»، وأخرجه الإمام أحمد وأبو يعلى.

ثم لو تتبعنا الألفاظ التي نقلوها لم نلّفِ واحداً منها على ما عقلوها.

فأما قوله **عليه السلام**: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فالمولى من الألفاظ المشتركة المردد بين مسميات وجهات في الاحتمالات؛ فيطلق والمراد به ابن العم، والمعتق والمعتق، ويراد به الناصر.

ولو خضنا في مأخذ هذا اللفظ من أصل الوضع، وأقمنا على مراسم الاستشهاد بالنظم السائر والنثر - لطال الكلام، ولم نضع كتابنا هذا لمثل ذلك.

ومقدار غرضنا الآن أن اللفظ الذي اعتقدوه معتمدهم وملاذهم - من المجملات التي يتطرق إليها تقابل الجائزات، والتعلق بالمحتملات.

وقد قيل: جرت مفاوضة ومحاورة بين عليٍّ وزيدٍ مولى رسول الله ﷺ، فقال عليٌّ **لزيد عليه السلام**: أنا مولاك. فقال زيد: بل مولاي رسول الله ﷺ. فلما أطلع رسول الله ﷺ على ما جرى، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

ومما تمسك به هؤلاء ما روى عن النبي ﷺ أنه قال لعليٍّ **عليه السلام**: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». وهذه اللفظة حقاً من المجملات المعدادة عند ذوى التحصيل من أغمض المغوصات، ونحن إذا قدرنا فيه تعارض الاحتمالات، ووجه الإجمال - فقد أسقطنا وجه الاستدلال؛ فإن الاستدلال بالظاهر الذي يتطرق إليه مسلك التأويل - ليس عليه في القطعيات تعويل. فما الظن بالمجمل الذي لا يظهر لمعناه من حيث اللفظ تفصيل؟

فمن وجوه الإشكال أن هارون **عليه السلام** كان من المرسلين، وهارون مات قبل موسى بسنين، فلم يخلفه بعد وفاته، فلم يكن عليٌّ من رسول الله ﷺ بمثابة هارون من موسى في شيء من حالاته. نعم؛ كان عليٌّ **عليه السلام** في حياة المصطفى وزرّه ونصيره، كما كان هارون رداء موسى وظهيره. فإذا جرى الكلام في معرض الاستعجاب والاستبهام، لم يسغ الاعتصام به في مجتهدات الأحكام. فكيف الظن بنصب الإمام؟ وقد صح ورود هذا اللفظ على سبب لا يستتم معناه دون فهمه، وهو أنه **عليه السلام** لما هم بغزوة تبوك، استخلف على المدينة عليّاً، فعظم عليٌّ **عليه السلام** تخلفه عن رسول الله ﷺ في غزاته،

وما كان عهد مفارقتة في شيء من حالاته، فربط رسول الله ﷺ على قلبه، وخفف من كربه، وقال: «قد استخلفتك على أهلي، كما استخلف هارون موسى».

ثم نعارضهم ببعض ما صح عن سيد المرسلين في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قال عليه السلام: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدمهم غيره»^(١)، وقال: «يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر»^(٢)، وقال: «اقتدوا بالَّذَيْنِ من بعدى أبي بكر وعمر»^(٣)، واستخلف أبا بكر في إمامة الصلاة في مرضته التي توفي فيها، فقال صحب رسول الله ﷺ: رضيه رسول الله ﷺ إمامًا لدينا أفلا نرضاه لدينا؟^(٤).

والذى عليه التعويل في الجملة والتفصيل أن أصحاب رسول الله ﷺ شهدوا، وغننا، واستيقنوا عن عيان، واسترنا، وكانوا قدوة الأنام، وأسوة الإسلام، لا يأخذهم في الله عدل وملام، وما كانوا بعد استئثار الله برسوله تحت اقتهار واقتسار، بل كانوا مالكين لأعنة الاختيار، لا يؤثرون على الحق أحدًا، ولا يجدون من دونه ملتحداً، ولم يرهق وجوههم الكريمة وهج البدع والأهواء، ولم يقتحموا جرائم اختلاف الآراء. ليت شعري كيف لم يفهموا على ذكاء القرائح النصوص الصرائح؟

فقد بطل ادعاء النص وطاح، واستبان الحق لباغيه ولاح، فإذا نجز مقدار غرضنا من الرد على أصحاب النصوص، ووضع بطلان مذهبهم على الخصوص، وسبق في صدر الكلام وجوب نصب الإمام - فقد حان الآن أن نوضح أن الاختيار من أهل الحل والعقد هو المستند المعتمد، والمعول المعتمد. فنقول مستمسكين بحبل الله المتين، وفضله المبين، وهو المعتصم في كل مطلب، وليس وراء الله للمرء مذهب:

ثبوت الاختيار يستدعى تقديم إثبات الإجماع على منكره، وتحقيق الغرض فيه صعب المدرك، متوعر المسلك على من لا يديره.

(١) رواه الترمذى من حديث عائشة بلفظ: «أن يؤمهم غيره» وقال: هذا حديث غريب. وقد انفرد به.
(٢) أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها: وقالت: قال لى رسول الله ﷺ: «ادعى لى (أبا بكر) أباك، وأخاك، حتى أكتب كتابًا؛ فإنى أخاف أن يتمنى متمنٌ، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

(٣) أخرجه أحمد الترمذى وابن ماجه عن حذيفة، قال ابن حجر: اختلف فى أحد رواته، لكن له شاهد، رواه الترمذى وحسنه عن حذيفة أيضًا، ورواه ابن عدى عن أنس. انظر: (فيض القدير).

(٤) أخرجه ابن سعد، عن الحسن، عن على رضي الله عنه.

فإن قيل: لا يدل على وجوب اتباع الإجماع مسالك العقول، فإن الرب تعالى موصوف بالاقتدار على جمع العالمين على الباطل على اضطرار، وعلى خيرة وإيثار، وإذا كان ذلك مسوغاً في العقل غير مستحيل، وليس في العقل على القضاء بصدق المجمعين دليل، وليس إلى ذلك من طرق المعقولات سبيل، وليس في كتاب الله نص في إثبات الإجماع لا يقبل التأويل، وليس على الظواهر القابلة للتأويلات في القطعيات تعويل، ولا مطمع في إثبات الإجماع بخبر الرسول ﷺ - فإنه لم يتواتر عنه **نص** في الإجماع يدرأ المعاذير، ويقطع التجويز والتقدير. وقوله **نص**: «لا تجتمع أمتي على الضلالة» ^(١) نقله معدودون محددون، معرضون لإمكان الهفوات والزلات، على أنه يتطرق إليه سبيل التأويلات، فلا يبعد أن يقال: المعنى بقوله **نص**: «لا تجتمع أمتي على الضلالة» أنها لا تنسلخ عن الإيمان ملازمة عماية الجهالة، فيكون مضمون هذه المقالة - الإشعار بأمان الأمة عن المنقلب إلى الكفر والردة، وإن تطاولت المدة.

فإذا لم نجد مسلماً في إثبات الإجماع معقولاً، وأصلاً مقطوعاً به في السمع منقولاً، فما مستند اليقين والقطع بثبوت الإجماع في وضع الشرع، وعليه مدار معظم الأحكام في الفرق والجمع، وإليه استناد المقاييس والعبر، وبه اعتضاد الاستنباط في طرق الفكر؟! فقد عظم الخطر، وتفاقم الغرر، وهذا مضلة الأنام، ومزلة الأقدام، ومناهة الخواص والعوام.

فأنا أستعين بالله تعالى، وعليه الاتكال، **فأقول:** إذا صادفنا علماء الأمة مجمعين على حكم من الأحكام، متفقين على قضية في تفاصيل الحلال والحرام، وألفيناهم قاطعين على جزم وتصميم في تحليل أو تحريم، وهو الجرم الغفير، والجمع الكثير، وعلمنا بارتجال الأذهان أنهم ما تواطئوا على الكذب على عمد، وما تواضعوا على الافتراء عن قصد، وهم متبددون في الأقطار مشتتون في الأمصار، لا يجمعهم رابط على وطر من الأوطار، ثم كرت الدهور، ومرت العصور، وهم مجمعون على قطع مسدد من غير رأي مردد، والأحكام في تفاصيل المسائل لا ترشد إليها العقول - فيبين

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن عن أنس **رضي الله عنه**، ورمزه السيوطي في «الجامع الصغير» بالصحة، ورواه أيضاً الدارقطني في «الأفراد».

أنهم حملهم على اتفاقهم قاطع شرعى، ومقتضى جازم سمعى، ولولاه لاستحال أن يقطعوا فى مظنات الظنون، ثم يتفقوا من غير سبب جامع يحملهم على استتباب واطراد؛ هذا محال وقوعه فى مستقر الاعتقاد؛ وإنما يتضح حقيقة هذه الطريقة بأسئلة وأجوبة عنها.

فإن قيل: نرى أهل مذهب فى الشرع يبلغ عددهم المبلغ الذى وصفتموه، ولا يجوز من مثلهم التواضع كما عرفتموه، ثم هم مصممون على معتقدهم، لا ييغنون عنه حولا، ثم لا يدل اجتماعهم على القطع بأن مذهبهم الحق، ومعتقدهم الصدق.

قلنا: هؤلاء معترفون بأنهم ظانون، معتصمون بأساليب الظنون، ولا يقطعون بأن خصومهم مبطلون، ولا يبعد فى مطرد العادات اجتماع أقوام على فنون من طرائق الظنون، ومتابعتهم مسلكا مخصوصا.

فأما الاجتماع من مثل هذا العدد على دعوى القطع، مع الاتفاق على أنه متلقى من السمع، من غير إسناد إلى قاطع فى الشرع - فهذا مستحيل على الضرورة، ولا يجوز ذو تحصيل، وكيف يجوزُ ذهول علماء الأمة عن اعتراض الظنون الهاجسة فى النفوس الخاطرة فى أدراج الفكر والحدوس - حتى يحسبوا المظنون فى الشرع معلوما، والمشكوك فيه مقطوعا به مفهوما، ويتفقوا على القطع من غير معنى يوجب القطع. هذا يكون تجويزه اقتحاما لورطات الجهالات، وخرقا لموجب العادات، فأما أن يغلب على ظنون جمع أمر عن قول رجل ظاهر العدالة مستقيم الحالة مع علمهم بأنهم ظانون - فليس ذلك بدعا عرفا وشرعا، وإنما المستحيل الاتفاق على العلم فى السمعيات، والإطباق على ادعاء اليقين فى الشرعيات، من غير اطلاع على قاطع يقتضى الإجماع من عدد لا يجوز منهم التواطؤ.

فإن قيل: قصارى هذا الانفصال عما توجه من السؤال - أن الذين يتحلون مذهب الإمام لا يدعون علما، وإنما غايتهم غلبة ظن صدورها^(١) عن ترجيح وتلويح، ونحن الآن نلزمكم ما لا تجدون إلى درته سبيلا.

فنقول: النصارى وغيرهم من الكفار مصممون على فاسد عقدهم دينيا، ولو صب عليهم صنوف العذاب صبا، ما ازدادوا فى معتقدهم إلا نضالا وذبًا، وهم

(١) صدرها: أى: صدورها. وهذا استعمال إمام الحرمين دائما لهذا المصدر ونحوه.

مطبقون أن عقدهم اليقين المبين، والدين المتين، وعددهم يُبرُّ على عدد المسلمين بأضعاف مضعفة.

وهذا سؤال عظيم الوقع في الإجماع الواجب الاتباع في الشرع، ولا يحل مُعَوِّضُهُ إِلَّا مُوَفَّقٌ، بل لا ينتهي إلى فهم غائلة السؤال إلا محقق.

وحق على كل من أفضى به النظر إلى سر هذا الكلام أن يعلم أنه دفع إلى خطب عظيم من الخطوب الجسام؛ فإن الإجماع مناط الأحكام، ونظام الإسلام، ومعتصم المسلمين، ومعظم مسائل الشريعة ينقسم إلى مجتهدات في ملتظم الخلاف، ومستنداتها في النفي والإثبات مسائل الإجماع، وليس من ورائها نصوص صريحة، وألفاظ صحيحة في الكتاب والسنة، والأصل فيها الإجماع. إذاً، فمن لم يثق بالأصل الذي منه الاستنباط، كيف يعدل في مسالك التحرى معياره؟ وأنا لم أطب وأقيم لهذا السؤال وزناً، ولكن رمت تنبيه القرائح لتدرك الحقيقة والمعنى.

وأنا الآن أستعين بالله، فهو المستعان، وعليه التكلان، **فأقول:** مدار الكلام في إثبات الإجماع على العرف وأطراده، وبيان استحالة جريانه حائداً عن مألوفه ومعتاده. فكل ما يتعلق بالدول، والأديان والملل، فالعرف مستمر على اتباع مطمح يجمع شتات الآراء، ويؤلف افتراق الأهواء؛ ولهذا السبب انتظم أمر الدين والدنيا، ولو استرسل الناس على مذاهبهم المتباينة في الإرادات والمنى - لاستحال الكون والبقاء، ولهلك في النزاع والدفاع الجماهير والدهماء.

وملاك الأمور كلها ملة تدعو إلى القربات والخيرات، وتزجر عن الفواحش والموبقات، ومرتبطة بالأنبياء المؤيدون بالآيات، وإيالة^(١) قهرية تضم النشر من الآراء المتناقضة، ومتعلقها الملوك والأمراء الممدون بالعدد والعدد، وأسباب المواتاة. فما كان من اتساق واتفاق مستنده دين أو ملك، فليس وقوعه بديعاً، وما ذكره جميعاً من هذا الصنف في مستقر العرف. وأما ما جعلناه متمسكاً في الإجماع فالاتفاق على حكم معين في مسألة مخصوصة. وهذا التعيين لا تقتضيه إيالة ملكية قهرية، ولا قضية دينية نبوية، ويستحيل إجماع عدد عظيم على أمر من غير ثبوت سبب جامع، كما

(١) الإيالة: هي السياسة.

يستحيل إجماع العالمين في صبيحة يوم على قيام أو قعود، أو أكل أو نوم، مع اختلاف الدواعي والصوارف، وتباين الجبلات والخلق والأخلاق؛ فحصول الاتفاق مع ذلك عن وفاق يفضى إلى الانخرام في مطرد العرف والانخراق.

فقد تحصل، من مجموع ما ذكرناه، أن إجماع أهل البصائر على القطع في مسألة مظنونة، لا مجال للعقول فيها - يستحيل وقوعه من غير سبب مقطوع به سمعى.

فإن قيل: لو كان سند الإجماع خبراً مثلاً مقطوعاً به، للهج المجمعون بنقله.

قلنا: لا نبعد أن ينعقد الإجماع عن سبب مقطوع به، ثم يقع الاكتفاء بالوفاق، ويضرب المجمعون عن نقل السبب، لقلة الحاجة إليه. وكم من شيء يستفيض عند وقوعه، ثم يدرس، حتى ينقل آحاداً، ثم ينطمس حتى لا ينقل، ويقع الاكتفاء بما ينعقد الوفاق عليه. ووضوح ذلك يغنى أصحاب المعارف بالعرف، عن الإطناـب في تقريره.

فإن قيل: فالحجة، إذًا، مستند الإجماع مقدراً، وليس الإجماع في نفسه دليلاً.

قلنا: الآن لما انكشف الغطاء وبرح الخفاء، فالحق المتبع أن الإجماع في نفسه ليس حجة؛ إذ لا يتصور من المجمعين الاستقلال بإنشاء حكم من تلقاء أنفسهم؛ وإنما يعتقد فيهم العثور على أمر - جَعَهُمْ على الإجماع، فهو المعتمد - والإجماع مشعر به.

فلينظر الموفق إلى هذا الترتيب العجيب: قدمنا وجه الإشكال، وضيق المجال في صيغة سؤال، ثم افتتحنا في إثبات الإجماع قاعدة لم تسبق إليها، ولم نرحم عليها، ثم لم نبذ المقصود دفعة واحدة هجوماً في إثبات الإجماع؛ بل رأينا أن نجعل المسالك إلى مدارك الحق وظائف مترتبة ونجوماً.

وقد تجاوزنا حد الاقتصاد قليلاً؛ فإننا لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع تعويلاً، فآثرنا أن نورد في إثباته كلاماً بالغاً ينجح به المنتهى، ويستقل به المبتدى.

اختيار الإمام

ونحن بعد تقديم ذلك نخوض في إثبات الاختيار فنقول:

اتفق المتممون إلى الإسلام على تفرق المذاهب على ثبوت الإمامة، ثم أطبقوا على أن سبيل إثباتها - النص أو الاختيار. وقد تحقق بالطرق القاطعة بطلان مذاهب أصحاب النصوص - فلا يبقى بعد هذا التقسيم والاعتبار، إلا الحكم بصحة الاختيار. وإن أردنا أن نعلم إثبات الاختيار، من غير التفات إلى إبطال مذاهب مدعى النصوص - أسندناه إلى الإجماع **قائلين**:

إن الخلفاء الراشدين انقضت أيامهم، وانسحبت على المسلمين طاعتهم، وكان مستند أمورهم صفقة البيعة.

فأما أبو بكر **عليه السلام** فقد تواترت البيعة له يوم السقيفة، وكان عمر **عليه السلام** ولي عهده. وتعين عثمان **عليه السلام** من الستة المذكورين في الشورى بالبيعة. ولما انتهت النبوة إلى علي **عليه السلام** طلب البيعة، فأول من بايعه طلحة والزبير. ومن حاول بسط مقال في إيضاح استناد الأئمة الماضين إلى البيعة - كان متكلفاً مشتغلاً بما يغني الظهور والتواتر عنه. وقد قدمنا أن الإجماع هو المعتصم الأقوى في قواعد الشريعة، وهو الوسيلة والذريعة، إلى اعتقاد قاطع سمعي، كما سبق في إثبات الإجماع تقريره.

فإن قيل: هذا تدليس وتليس؛ فإنكم قدمتم في الكلام الذي سقتموه في الإجماع أن ما يتفق من اجتماع في السياسات القهرية، وما يفرض فيها من إذعان جماعة وبذل طاعة - لا يشعر بحق ولا باطل، وميزتم الإجماع من هذه المسالك برده إلى اجتماع في حكم الواقعة، وزعمتم أن ذلك يقتضي قضية جامعة، ثم عدتم فاستدللتهم في الإمامة بالإجماع، وهي أعلى مراتب الدول، وأرفع المناصب، وهذا تناقض واضح.

قلنا: هذا كلام من يبغي الأسماء والألقاب، ويؤثر الإضراب عن لباب الألباب. وكان السائل يرانا ندير ذكر الولاية، فاستمسك بهذه الصيغة من غير إحاطة ودراية، وهذا الفن يعود المتعلق به إلى ظلمات الغواية.

فنقول: محل تعلقنا بالإجماع أن الهمم بالبيعة والإقدام عليها في الزمان المتداول - كان أمرًا جازمًا، يربط به عقد الولاية قبل استقرارها، ثم تناقله الخلائق على تفنن الطرائق، ولم يبد أحد من صحب رسول الله ﷺ نكيرًا، ويستحيل ذلك من غير قاطع أحاط به المجمعون. نعم؛ إنما يجري باتباع ذوى الأمر على الحق أو الباطل - العرف. وإذا استقر الملك في النصاب؛ فإذا ذاك قد يحمل الرعية على قضية قهرية، فيتواطئون طوعًا وكرهًا، ولا يرون للانسلال عن طاعته وجهًا.

فلما توفي المصطفى ﷺ لم يخلفه ذو نجدة واقتهار، فاستمسكوا بالبيعة في الأمر الأعظم الأهم، ولم يختلفوا فيها، وإنما ترددوا في تعيين المختار، ثم استقاموا لياذا، وما كان لياذ الماضين بالبيعة في ماضى الدهر صادرًا عن جامع قهرى، بل كانت متقدمة على الإمامة، ثم بعدها الاتباع واتساق الطاعة، فلم يبق إشكال في انعقاد الإجماع على الاختيار، وبطلان المصير إلى ادعاء النص.



(٣) صفات أهل عقد الإمامة

قد كثر في أبواب الإمامة الخبط والتخليط والإفراط والتفريط، ولم يخل فريق - إلا من شاء الله - عن السرف والاعتساف، ولم تسلم طائفة - إلا الأقلون - عن مجانبة الإنصاف، وهلك أمم في تنكب سنن السداد، وتحطى منهج الاقتصاد!

والسبب الظاهر في ذلك، أن معظم الخائضين في هذا الفن ييغون مسلك القطع في مجال الظن، ويمزجون عقدهم باتباع الهوى.

ونحن بتوفيق الله نذكر فيه معتبراً؛ يتميز به موضع القطع عن محل الظن،

فتقول:

العلم يتلقى من العقل أو من الشرع، وأساليب العقول بمجموعها لا تجول في أصول الإمامة وفروعها.

والقواطع الشرعية ثلاثة:

* نص من كتاب الله تعالى لا يتطرق إليه التأويل.

* وخبرٌ متواتر عن الرسول ﷺ لا يعارض إمكان الزلل روايته ونقله، ولا تقابل الاحتمالات متنه وأصله.

* وإجماع منعقد.

فإذا، لا ينبغي أن تطلب مسائل الإمامة من أدلة العقل؛ بل تعرض على القواطع السمعية. ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة. والخبر المتواتر معوزٌ أيضاً، فآل مآل الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع؛ فكل مقتضى ألفيناه معتضداً بإجماع السابقين - فهو مقطوع به؛ فكل ما لم يصادف فيه إجماعاً اعتقدناه واقعةً من أحكام الشرع، وعرضناه على مسالك الظنون عرضنا سائر الوقائع. وليس الإمامة من قواعد العقائد؛ بل هي ولاية تامة. وعبرة معظم القول في الولاية والولايات العامة والخاصة - مظنونة في محل التحري. ومن وفقه الله تعالى للوقوف على هذه الأسطر لم يخف عليه مشكل، وسرد المقصود على موجب الصواب بأجمعه، ووضع كل معلوم ومظنون في موضعه وموقعه.

الفصل الأول

فلتقع البداية بمجال الإجماع في صفة أهل الاختيار، ثم ننعطف على مواقع الاجتهاد والظنون.

فما نعلمه قطعاً أن النسوة لا مدخل لهن في تحير الإمام عقد الإمامة؛ فإنهن ما روجعن قط، ولو استشير في هذا الأمر امرأة، لكان أخرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر - فاطمة عليها السلام، ثم نسوة رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين.

ولا تعلق له بالعوام الذين لا يعدون من العلماء وذوى الأحلام.

ولا مدخل لأهل الذمة في نصب الأئمة.

فخروج هؤلاء عن منصب الحل والعقد ليس به خفاء.

فهذا مبلغ العلم من هذا الفصل.

فأما المظنون منه، فقد ذهب طوائف من أئمة أهل السنة إلى أنه لا يصلح لعقد الإمامة إلا المجتهد المستجمع لشرائط الفتوى.

وذهب القاضي الباقلاني ^(١) في عصب من المحققين إلى أنا لا نشترط بلوغ العاقد مبلغ المجتهدين؛ بل يكفي أن يكون ذا عقل، وكيس، وفضل، وتهدد إلى عظام الأمور، وبصيرة متقدمة بمن يصلح للإمامة، وبما يشترط استجماع الإمام له من الصفات.

ونحن نوجه المذهبين بما يقع به الإقناع، ثم نذكر ما يلوح لنا - إن شاء الله ﷻ -.

أما من لم يستجمع خصال المفتين، فنقول: الغرض تعيين قدوة وتحير أسوة، وعقد الزعامة لمستقل بها، ولو لم يكن المعين المتخير عالماً بصفات من يصلح لهذا الشأن - لأوشك أن يضعه في غير محله، ويجرّ إلى المسلمين ضراراً بسوء اختياره؛ ولهذا لم يدخل في ذلك العوام، ومن لا يعدّ من أهل البصائر.

(١) أبو بكر الباقلاني: محمد بن الطيب الباقلاني، ت ٤٠٣ هـ، متكلم أصولي، من أعيان الأشاعرة، صاحب «إعجاز القرآن». «وفيات الأعيان» ج ٢/ ٢٧٩.

والنسوان لازمات خدورهن، مفوضات أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن، لا يعتدن ممارسة الأحوال، ولا يبرزن في مصادمة الخطوب بروز الرجال، وهن قليلات الغناء فيما يتعلق بإرام العزائم والآراء؛ ولذلك ذهب معظم العلماء إلى أنهن لا يستقلن بأنفسهن في الترويج.

فأما الأفاضل المستقلون، الذين حنكتهم التجارب، وهذبهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط به أمر الرعية - فهذا المبلغ كاف في بصائرهم، والزائد عليه - في حكم ما لا تمس الحاجة إليه في هذا المنصب.

وقد تمهد في قواعد الشرع أننا نكتفى في كل مقام بما يليق به من العلم، فيكفى في المقوم - العلم بالأسعار والدرية التامة مع الكيس في صفات المقومات، ويقع الاجتزاء في القسام بمعرفة الحساب والمساحة، وكيفية تعديل السهام. وإذا بعثنا إلى الزوجين - وقد شجرت بينهما المنازعة - حكمين - كما أشعر به نص القرآن - لم يشترط أن يكونا مجتهدين؛ بل يكفي علمهما بحقوق النكاح، وتفطنهما لعادات التعاشر، وإحاطتهما بما يدق ويحل من هذا الفن.

فالفاضل، الفطن، المطلع على مراتب الأئمة، البصير بالسياسات، ومن يصلح لها - متصف بما يليق بمنصبه في تخير الإمام.

وأما من شرط كون العاقد مفتيًا، فمعتصمه أننا نشترط أن يكون الإمام مجتهدًا كما سيأتى ذلك مشروحًا - إن شاء الله ﷻ - في صفات الأئمة، ولا يحيط بالمجتهد إلا مجتهد، فلو لم يكن المتخير العاقد مفتيًا - لم يطلع على تحقيق ذلك من الذى ينصبه إمامًا.

وللأولين أن يقولوا: قد يظهر بالتسامع والإطباق من طبقات الخلق كون الشخص مجتهدًا، فليقع الاكتفاء بذلك.

والذى يوضح المقصد منه أن على المستفتى ألا يعول فيما يبغيه من الأحكام إلا على من يراه مجتهدًا، وليس له أن يحل مسائله بكل من يتلقب باسم عالم. فإذا أمكن أن يدرك ذلك عامى مستفتٍ، فما الظن بمرموق من أفاضل الناس؟

فقد ظهر أن الأقرب إلى التحقيق مسلك القاضي ومتبعيه.

ولم نغفل ذكر الورع صدرًا في الفصل عن ذهول؛ بل رأيناه أوضح من أن يحتاج إلى الاهتمام بالتنصيص عليه، فمن لا يوثق به في باقة بقل كيف يُرى أهلاً للحل والعقد؟، وكيف يُنفذُ نَصْبُهُ على أهل الشرق والغرب؟، ومن لم يتق الله لم تؤمن غوائله، ومن لم يصن نفسه لم تنفعه فضائله.

الفصل الثاني

في ذكر عدد من إليه الاختيار والعقد

فنجري على الترتيب الملتزم، ونبدأ بالمقطوع به، فنقول: مما يقطع به أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة بالإجماع.

والذي يوضح ذلك أن أبا بكر عليه السلام صحت له البيعة، ففرض وحكم، وبرم وأمضى، وجر العساكر إلى مانعي الزكاة، وجبى الأموال، ولم ينتظر في تنفيذ الأمور انتشار الأخبار في أقطار خطة الإسلام، وتقرير البيعة من الذين لم يكونوا في بلدة الهجرة.

وكذلك جرى الأمر في إمامة الخلفاء الأربعة.

فهذا مما لا يستريب فيه لبيب.

والذي يعضد ذلك علمنا على اضطرار أن الغرض من نصب الإمام حفظ الخوزة، والاهتمام بمهمات الإسلام. ومعظم الأمور الخطيرة لا تقبل الريث والمكث، ولو أخر النظر فيه لجر ذلك خللاً لا يتلافى. فاستبان من وضع الإمامة استحالة اشتراط الإجماع في عقدها.

فهذا هو المقطوع به.

ونفتح الآن ما نراه مجتهداً فيه.

ذهب بعض العلماء إلى أن الإمامة تنعقد ببيعة اثنين من أهل الحل والعقد.

واشترط طوائف عدد أكمل البيئات في الشرع، وهو أربعة.

وذهب بعض من لا يعد من أحزاب الأصوليين إلى اشتراط أربعين، وهو عدد الجمعة عند الشافعي رحمـه.

وهذه المذاهب لا أصل لها من مأخذ الإمامة.

فأما ذكر اثنين، فالذي تخيله أن هذا العدد أقل الجمع، فلا بد من اجتماع جمع على البيعة.

ومن شرط أربعة قال: الإمامة من أعلى الأمور، وأرفع الخطوب، فيعتبر فيها عدد أعلى البيئات.

ومن ادعى الأربعين استمسك بقريب مما قدمناه، واعتبر من يقتدى بإمام المسلمين بمن يقتدى بإمام الجمعة.

وهذه المسالك من أضعف طرق الأشباه، وهي أدون فنون المقاييس في الشرع، ولست أرى أن أحكم بها في مواقع الظنون ومظان الترجيح والتلويح، فما الظن بمنصف الإمامة؟ ولو تتبع المتبع الأعداد المعتمدة في مواقع الشرع، لم يعدم وجوهاً بعيدة عن التحصيل في التشبيه.

وأقرب المذاهب ما ارتضاه القاضي أبو بكر، وهو المنقول عن شيخنا أبي الحسن ^(١) رحمـه، وهو أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من أهل الحل والعقد.

ووجه هذا المذهب أنه تقرر أن الإجماع ليس شرطاً في عقد الإمامة، ثم لم يثبت توقيف في عدد مخصوص. والعقد في الشرع مولاها عاقد واحد، وإذا تعدى المتعدى الواحد فليس عدد أولى من عدد، ولا وجه للتحكيم في إثبات عدد مخصوص. فإذا لم يقم دليل على عدد لم يثبت العدد، وقد تحققنا أن الإجماع ليس شرطاً، فانتفى الإجماع بالإجماع، وبطل العدد بانعدام الدليل عليه، فلزم المصير إلى الاكتفاء بعد الواحد ^(٢).

(١) أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال ابن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري. الإمام، ولد ٢٧٠ هـ أو ٢٦٠ هـ وتوفي ٣٢٤ هـ. «تاريخ بغداد ٢٤٦/١١، طبقات الشافعية الكبرى ج ٢/٤٤٦».

(٢) وصفتُ هذا الرأي في كتابي الأصولي بأنه استخفاف بعقول المسلمين، وما يكاد يخلو فقيه من رأي شاذ وكبوة. «الراشد».

وظاهر قول القاضي يشير إلى أن ذلك مقطوع به، وهذا وإن كان أظهر المذاهب في ذلك، فلسنا نراه بالغاً مبلغ القطع.

وها أنا الآن أذكر ما يلوح عندي في هذا الفصل، وفيه ذكر كلام يعطف على الفصل الأول، فأقول:

الذي أراه أن أبا بكر لما بايعه عمر لو ثار ثائرون، وأبدوا صفحة الخلاف، ولم يرضوا تلك البيعة، لما كنت أجدر متعلقاً في أن الإمامة كانت تستقل ببيعة واحد. وكذلك لو فرضت بيعة اثنين أو أربعة فصاعداً، وقدرت ثوران مخالفين، لما وجدت متمسكاً به اكتراث واحتفال، في قاعدة الإمامة.

ولكن لما بايع عمر تتابعت الأيدي، واصطفقت الأكف، واتسعت الطاعة، وانقادت الجماعة.

فالوجه عندي في ذلك أن يعتبر في البيعة حصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشباع، تحصل بهم شوكة ظاهرة، ومنعة قاهرة، بحيث لو فرض ثوران خلاف، لما غلب على الظن أن يُضْطَلَمَ أتباع الإمام، فإذا تأكدت البيعة بالشوكة والعُدَد والعُدَد، واستظهرت بأسباب الاستيلاء والاستعلاء، فإذا ثبت الإمامة وتستقر، وتتأكد الولاية وتستمر. ولما بايع عمر مالت النفوس إلى المطابقة والموافقة، ولم يبد أحد شراساً، وتظاهروا على بذل الطاعة على حسب الاستطاعة، ويتعين اعتبار ما ذكرته أن الشوكة لا بد من رعايتها.

ومما يؤكد ذلك اتفاق العلماء قاطبة، على أن رجلاً من أهل الحق والعقد، لو استخلى بمن صلح للإمامة، وعقد له البيعة - لم تثبت الإمامة.

وسبب تعلقي بذلك أن مثل هذا لو قدر لم تستتب منه شوكة، ولم تثبت به سلطنة. فلئن كنا نتبع ما جرى، فقد كانت البيعة على هذه القضية التي وصفتها، وظهر اعتبار حصول الشوكة.

ثم أقول: إن بايع رجل واحد مرموق، كثير الأتباع والأشباع، مطاع في قومه - انعقدت الإمامة. وقد يبايع رجال لا تفيد مبايعتهم شوكة، فليست أرى للإمامة استقراراً.

والذي أجرته ليس شرط إجماع ، ولا احتكامًا بعدد، ولا قطعًا بأن بيعة الواحد كافية.

وإنما اضطربت المذاهب في ذلك لوقوع البيعة لأبي بكر مبهمة من غير اختصاص بعدد، ولم يتجه إحالة انبرام العقد على بيعة واحد، فتفرقت الطرق، وأعوص مسلك الحق على معظم الناظرين في الباب.

والذي ذكرته ينطبق على مقصد الإمامة وسرها؛ فإن الغرض حصول الطاعة، وهو موافق للإبهام الذي جرى في البيعة؛ فلا أرى لاشتراط كون العاقد مجتهدًا وجهًا لائحًا، ولكنني أشرت أن يكون المبايع ممن تفيد مبايعته منةً واقتهارًا. فهذا ما أردنا بيانه في ذلك.



(٤) فى صفات الإمام القوام على أهل الإسلام

الصفات المرعية فى الأئمة تنقسم أقساماً:

- * منها ما يتعلق بالحواس.
- * ومنها ما يتعلق بالأعضاء.
- * ومنها ما يرتبط بالصفات اللازمة.
- * ومنها ما يتعلق بالفضائل المكتسبة.

فأما القول فى الحواس، وذكر ما فيها من الخلاف والوفاق بين الناس - فنحن نوضح ما يزيل دواعى الالتباس.

فأما البصر: فلا خلاف فى اشتراطه؛ لأن فقدته مانع الانتهاض فى الملهمات والحقوق، ويجر ذلك إلى المعضلات عند ميسس الحاجات، والأعمى ليس له استقلال بما يحصل من الأشغال.

ومما نشترط من الحواس السمع؛ فالأصم الأصلم^(١) الذى يعسر جداً سماعه - لا يصلح لهذا المنصب العظيم؛ لما سبق تقريره فى البصر.

ولا يضر الوقر والطرش، كما لا يضر كلال البصر والعمش، وما يلتحق بما ذكرناه نطق اللسان؛ فالأخرس لا يصلح لهذا الشأن.

وأما حاسة الشم والذوق، فلا أثر لهما فى الإمامة، وجدتا أو فقدتا.

فهذا ما يتعلق بالحواس وما فى معناها.

فأما ما يرتبط بتنقصان الأعضاء، فكل ما لا يؤثر عدمه فى رأى، ولا عمل من أعمال الإمامة، ولا يؤدى إلى شين ظاهر فى المنظر - فلا يضر فقدته.

(١) رجل أصلم: استوصلت أذنه.

وأما ما يؤثر عدمه في الانتهاض إلى المآرب والأغراض؛ كفقـد الرجلين واليدين، فالذي ذهب إليه معظم العلماء تنزيل هذه الآفات والعاهات منزلة العمى والصمم والخرس. وهذا، وإن لم ينعقد فيه إجماع انعقاده فيما تقدم، فلست أراه مقطوعاً به؛ فإن تعويل الإمامة على الكفاية والنجدة، والدراية والأمانة. والزمانة^(١) لا تنافي الرأي، وإن مست الحاجة إلى نقله، فاحتماله على المراكب يسهل، فليحقق هذا بالفنون التي يجول فيها أساليب الظنون.

فأما ما يسوء المنظر؛ كالعور، وجدع الأنف، فالذي أوتره القطع بأن هذا لا أثر له.

وذهب بعض المستطرفين إلى أن ذلك يؤثر في منع عقد الإمامة، من جهة أنه ينفـر الأشياء والأتباع، ويسحب الرعاع على المطاعن والاستصغار، وأسباب الانتشار. وهذا باطل قطعاً. ولو أثر الجدع والعور؛ لأثرت الدمامة وتشوه الخلق، ولا شرط الجمال والاعتدال في الخلق، وهذا غير مشروط باتفاق الفرق، فهذا ما يتعلق بنقصان الأعضاء.

فأما الصفات اللازمة، فمنها النسب، فالشرط أن يكون الإمام قرشياً، ولم يخالف في اشتراط النسب غير ضرار بن عمرو^(٢)، وليس ممن يعتبر خلافة ووفاقه، وقد نقل الرواة عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قریش» وذكر بعض الأئمة أن هذا الحديث في حكم المستفيض المقطوع بثوته، من حيث إن الأمة تلقتة بالقبول.

وهذا مسلك لا أثره؛ فإن نقلة هذا الحديث معدودون، لا يبلغون مبلغ عدد التواتر.

والذي يوضح الحق في ذلك أنا لا نجد من أنفسنا ثلج الصدور، واليقين المبتوت بصدر هذا من فلق في رسول الله ﷺ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الأحاد، فإذا لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة.

(١) أي: العاهة.

(٢) ضرار بن عمرو، القاضي، أبو عمرو، كان تلميذاً لواصل بن عطاء، ثم انصرف عنه، وأسس الضرارية، ويبدو أنه كان لا يزال حياً حوالي ١٨٠ هـ. تاريخ التراث العربي: ٢/ ٣٩٤.

فالوجه فى إثبات ما نحاوله فى ذلك أن الماضى ما زالوا بايحين باختصاص هذا المنصب بقريش، ولم يتشوف قط أحد من غير قريش إلى الإمامة، مع العلم بأن ذلك لو كان ممكنًا، لطلبه ذوو النجدة والبأس، وتشمر فى ابتغائه عن ساق الجد أصحاب العُدَد والعُدَد. وقد بلغ طلاب الملك فى انتحاء الاستعلاء على البلاد والعباد- أقصى غايات الاعتداء، واقتحموا فى روم ما يحاولونه المهاوى والمعاطب والمساوى، وركبوا الأغرار والأخطار. فلو كان إلى ادعاء الإمامة مسلك، أو له مدرك؛ لزاوله محقون أو مبطلون من غير قريش، ولما اشرأب لهذا المنصب المارقون فى فسطاط مصر^(١)؛ اعتزوا أولاً إلى شجرة النبوة على الافتراء، وانتموا انتهاء الأدعياء، وبذلوا الأموال للكاذبين النساين، حتى ألحقوهم بصميم النسب.

فهذا ما تطابقت عليه مذاهب طبقات الخلق. وقد تصدى للإمامة ملوك من قريش، وإن لم يكونوا على مرتبة مرموقة فى العلم؛ والسبب فيه أن العلم يدعيه كل شاد مستطرف، فإذا انضمت أبهة الملك إلى قليل من العلم، لم يستطع أحد نسبة الملك إلى العزو عن العلم. والنسب مما لا يمكن ادعاؤه، فلم يدع -لذلك- الإمامة من ليس نسيًا.

فهذا وجه فى إثبات اشتراط النسب.

ولسنا نعقل احتياج الإمامة فى وضعها إلى النسب.

ولكن خصص الله هذا المنصب العلى، والمرقب السنى، بأهل بيت النبى، فكان ذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء^(٢).

(١) هم: الفاطميون.

(٢) هكذا يقف إمام الحرمين تجاه اشتراط النسب فى الإمام، فلا يرى له مستندًا من النقل، ولا من العقل، ولكنه يعود فيحاول فى كتابه الإرشاد؛ حيث قال: من شرائط الإمامة عند أصحابنا «يعنى الشافعية»: أن يكون الإمام قرشيًا؛ إذ قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من قريش». وقال: «قدموا قريش ولا تقدموها» وهذا مما يختلف فيه بعض الناس. وللاحتال فيه عندى مجال، والله أعلم بالصواب. فهو يحكى هذا الاشتراط والاستدلال عليه عن «أصحابنا»؛ أى عن الشافعية، ثم يقول صراحة: وللاحتال فيه عندى مجال. ونحن نسجل لإمام الحرمين عدم ارتياحه لهذا الشرط. نذكر أن من القائلين به شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر «أسبوع الفقه الإسلامى» ص ٨٦٠، وانظر كتابنا «إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله» الفصل الخاص بنظام الدولة عند إمام الحرمين. وانظر أيضًا «السياسة الشرعية لأستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف» ص ٥٢ وما بعدها.

ومن الصفات اللازمة المعتبرة: الذكورة والحرية، ونحيزة العقل، والبلوغ، ولا حاجة إلى الإطناب في نصب الدلالات على إثبات هذه الصفات.

ومما يلتحق بهذا القسم: الشجاعة والشهامة.

وهذه الصفة يبعد اكتسابها بالإيثار والاختيار، وإن كان قد يفيد كثرة مصدمة الخطوب، وممارسة الحروب مزيد إلف، ومزية إقدام، إذا صادفت جسورًا مقدامًا، ومن فطر على الجبن واستشعار الحذر لا يزداد على طول المراس إلا فرط الخور. ثم الشهامة مرعية مع كمال العقد، ولا يصلح مقتحم هجم لهذا الشأن. وهذا المنصب إلى الرأي أخرج منه إلى ثبات الجنان.

هذا منتهى الغرض من الصفات اللازمة.

فأما الصفات المكتسبة المرعية في الإمامة: فالعلم والورع، وسنلحق بهما بعد تحقيق القول فيهما صفة ثالثة.

فأما العلم، فالشرط أن يكون الإمام مجتهدًا بالغًا مبلغ المجتهدين، مستجمعًا صفات المفتين، ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف. والدليل عليه أن أمور معظم أصول الدين تتعلق بالأئمة. فأما ما يختص بالولاية وذوى الأمر، فلا شك في ارتباطه بالإمام، وأما ما عداه من أحكام الشرع، فقد يتعلق به من جهة انتدابه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فلو لم يكن الإمام مستقلًا بعلم الشريعة، لاحتاج لمراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع، وذلك يشتر رأيه، ويخرجه عن رتبة الاستقلال.

ولو قيل: إنه يراجع المفتي مراجعة آحاد الناس المفتين، لكان ذلك محالًا؛ فإن الوقائع التي ترفع إلى الإمام في الخطوب الجسام، والأمور العظام - لا تنهاى كثرة؛ إذ هو مطمح أعين المسلمين. وقد لا يجد عند رفع واقعة إليه أعلم علماء القطر والناحية، فيتردد، ويتبلد، ويبطل أثره في منصب الاستقلال. ولو جاز ذلك، لساغ ألا يكون الإمام ذا كفاية واستقلال بنفسه، ثم يراجع الكفاية، ويستشير ذوى الأحلام والدهاة.

وهذا لا قائل به. فإذا كانت الإمامة زعامة الدين والدنيا، ووجب استقلاله

بنفسه فى تدبـر الأمور الدنـىوة؁ فكدلك ىجب اشتراط استقلاله بنفسه فى الأمور؛ الدنـىة فإن أمور الدنـىا على مراسـم الشرىعة تجرى؛ فهى المتبع والإمام فى جـىع مجارى الأحكام.

فالكفاية المرعىة معناها الاستقلال بتأدىة الأصوب شرعاً فى الأمور المنوطة بالإمام.

فإن قیل: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا وقعت واقعة؁ وأملت بهم ملمة- اشتوروا؁ ولم یأفتوا من المراجعة والمرادة؁ فأشعر ذلك من عادتـم بأن استقلال الإمام لیس شرطاً فى الإمامة.

قلنا: الحبر المشار إلیه؁ والإمام المتفق علیه؁ ومن هو البحر الذى لا یتزف- لا یعد منه أن یتشیر فى آحاد الوقائع؁ ویستمد من نتائج القرائح؁ ویبحث بمجازبة أطراف الكلام عن مآخذ الأحكام. کیف وقد ندب الله رسوله ﷺ إلى الاستشارة فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]! ولا منافاة بین بلوغ الرتبة العلیا فى العلوم؁ وبین التناظر والتشاور فى المعضلات.

ونحن نرى للإمام المستجمع خلال الكمال؁ البالغ مبلغ الاستقلال- ألا یغفل الاستضاءة فى أحكام الشرع بعقول الرجال؛ فإن صاحب الاستبداد لا یأمن الحید عن سنن السداد؁ ومن وفق للاستمداد من علوم العلماء؁ كان حریاً بالاستداد؁ ولزوم طریق الاقتصاد.

وسرّ الإمامة استتباع الآراء؁ وجمعها على رأى صائب؁ ومن ضرورة ذلك استقلال الإمام؁ ثم هو محثوث على استفادة مزايا القرائح؁ وتلقى الفوائد والزوائد منها؛ فإن فى كل عقل مزىة؁ ولكن اختلاف الآراء مفسدةٌ لإمضاء الأمور. فإذا بحث عن الآراء إمام مجتهد؁ وعرضها على علمه الغزیر؁ ونقدھا بالسر والفكر الأصوب من وجوه الرأى- كان جالباً إلى المسلمین ثمرات العقول؁ ودافعاً عنهم غائلة التباين والاختلاف. فكان المسلمین یتحدون بنظر الإمام؁ وحسن تدبیره؁ وفحصه وتنقیره. ولا بد على كل حال من كون الإمام متبوعاً غیر تابع؁ ولو لم یكن مجتهداً فى دین الله؁ للزمه تقلید العلماء واتباعهم؁ وارتقاب أمرهم ونهیهم؁ وإثباتهم ونفیهم؁ وهذا یناقض منصب الإمامة؁ ومرتبة الزعامة.

فهذا قولنا في العلم.

فأما التقوى والورع، فلا بد منهما؛ إذ لا يوثق بفاسق في الشهادة على فلس. فكيف يولى أمور المسلمين كافة، والأب الفاسق مع فرط حـدبه وإشفاقه على ولده لا يعتمد في مال ولده؟! فكيف يؤتمن في الإمامة العظمى فاسق لا يتقى الله؟! ومن لم يقاوم عقله هواه ونفسه الأمارة بالسوء، ولم يتهض رأيه بسياسة نفسه فأنى يصلح لسياسة خطة الإسلام؟! **خطة الإسلام؟!**

فأما الصفة الثالثة التي ضمنا ضمها إلى الفضائل المكتسبة، فهي ضم توقد الرأي في عظام الأمور، والنظر في مغبات العواقب. وهذه الصفات يتجهها نحيزة العقل، ويهذبها التدريب في طريق التجارب.

والغرض الأعظم من الإمامة جمع شتات الرأي، واستتباع رجل أصناف الخلق على تفاوت إراداتهم، واختلاف أخلاقهم ومآربهم وحالاتهم؛ فإن معظم الاختلال يتطرق إلى الأحوال من اضطراب الآراء. فإذا لم يكن الناس مجموعين على رأى واحد، لم ينتظم تدبير. وليعتبر العاقل ذلك بملك مطاع بين أتباع، محفوف بجنود وأشباع، فاجأته المنية فلتة. فلينظر كيف تنفض الجموع، ويصيرون عبـرة أسـماع وأبصار. فلو لم يكن في خطة الإسلام متبوع، يأوى إليه المختلفون، ويتزل على حكمه المتنازعون، ويدعن لأمره المتدافعون- إذا أعضلت الحكومات^(١)، ونشبت الخصومات، وتبددت الإرادات- لارتبك الناس في أفطع الأمر، ولظهر الفساد في البر والبحر.

وإذا تبين الغرض من نصب الإمام، لاح أن المقصود لا يحصل إلا بذى كفاية ودراية، وهداية إلى الأمور واستقلال بالمهمات. وجر الجيوش، لا يزرعه خور الطبيعة عن ضرب الرقاب أو ان الاستحقاق، ولا تحمله الفظاظة على ترك الرقة والإشفاق. ثم لا يكفى أن يسمى كافياً؛ قرب مستقل بأمر قريب لا يستقل بأمر فوقه. فلنعتبر مقاصد الإمامة، وليشترط استقلال الإمام بها. فهذا معنى النجدة والكفاية.

فَتَنَحَّلَ من مجموع الأوصاف أن الصالح للإمامة هو الرجل الحر، القرشى، المجتهد، الورع، ذو النجدة والكفاية.

(١) المراد بالحكومات هنا: القضايا والمنازعات.

(٥) خلخ الأئمة وانخلاءهم

ما يجب بناء أساس الباب عليه أن الكلام المتقدم اشتمل على ذكر الصفات المرعية في الأئمة. فالذي يقتضيه استداد النظر ابتداءً، قبل الافتكار، وإنعام الاعتبار - أن كل ما يناقض صفة مرعية في الإمامة، ويتضمن انتفاءها، فهو مؤثر في الخلخ والانخلاء، وهذا لا محالة معتبر الباب.

ولكن وضوح الغرض يستدعي تفصيلاً، فنقول:

الإسلام هو الأصل العصام. فلو فرض انسلال الإمام عن الدين، لم يخف انخلاءه، وارتفاع منصبه وانقطاعه. فلو جدد إسلاماً، لم يعد إماماً، إلا أن يجدد اختياره.

ولو جن جنوناً مطبقاً - انخلخ. وكذلك لو ظهر في عقله خبل، وعته في رأيه، واضطرب نظره اضطراباً لا يخفى دركه، ولا يحتاج في الوقوف عليه إلى فضل نظر، وعسر بهذا السبب استقلاله بالأمور، وسقطت نجده وكفايته - فإنه ينعزل؛ كما ينعزل المجنون.

والذي غمض على العلماء مدركه، واعتاص على المحققين مسلكه - طريان ما يوجب التفسيق على الإمام، فليمنع طالب التحصيل في ذلك نظره، وليعظم في نفسه خطره، وليجمع له فكرة.

قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن الفسق إذا تحقق طريانه، أوجب انخلاء الإمام كالجنون. وهؤلاء يعتبرون الدوام بالابتداء، ويقولون: اقتران الفسق، إذا تحقق - يمنع عقد الإمامة؛ فطريانه يوجب انقطاعها؛ إذ السبب المانع من العقد عدم الثقة به، وامتناع ائتمانه على المسلمين، وإفضاء تقليده إلى نقيض ما يطلب من نصب الأئمة. وهذا المعنى يتحقق في الدوام تحققه في الابتداء.

وذهب طوائف من العلماء إلى أن الفسق بنفسه لا يتضمن الانخلاع، ولكن يجب على أهل الحل والعقد إذا تحقق خلعه.

ونحن - بتوفيق الله وتأييده - نوضح الحق في ذلك، فنقول: المصير إلى أن الفسق يتضمن الانزعال والانخلاع بعيد عن التحصيل؛ فإن التعرض لما يتضمن الفسق في حق من لا تجب عصمته ظاهر الكون^(١) سرًا وعلنًا - عام الوقوع؛ وإنما التقوى ومجانبة الهوى، ومخالفة مسالك المنى، والاستمرار على امتثال الأوامر، والانزجار عن المناهي والمزاجر، والارعواء عن الوطر المنقود، وانتحاء الثواب الموعود - هو البديع.

والتحقيق أنه لا يستدّ على التقوى إلا مؤيد بالتوفيق. والجبلات داعية إلى اتباع اللذات، والطباع مستحثة على الشهوات، والتكاليف متضمنها كلف وعناء، ووساوس الشيطان، وهواجس نفس الإنسان، متظافرة على حب العاجل، واستنجاز الحاصل، والجبلية بالسوء أمارة، والمرء على أرجوحة الهوى تارة وتارة، والدنيا مستأثرة، وباب الثواب محتجب، فطوبى لمن سلم، ولا مناص، ولا خلاص إلا لمن عُصِمَ، والزلات تجري مع الأنفاس، والقلب مطرق الوسواس، فمن الذي ينجو في بياض نهار من زلته؟

ومن شغل الإمام عقد الألوية، وجر الجنود. ولا يترتب في ديوان المقاتلة إلا أولو النجدة والبأس، وأصحاب النفوس الأبية. فليت شعري كيف السلامة من معرة الجند؟ وكيف الاستقامة على شرط التقوى في الحل والعقد؟

ثم لو كان الفسق المتفق عليه يوجب انخلاع الإمام أو يخلعه - لكان الكلام يتطرق إلى جميع أفعاله وأقواله، ولما خلا زمن عن خوض خائضين في فسقه المقتضى خلعه، ولتحزب الناس أبدًا في مطرد الأوقات على افتراق وشتات في النفي والإثبات، ولما استتبّت صفوة الطاعة للإمام في ساعة.

فخرج من محصول ما ذكرناه أن القائم بأمور المسلمين، إذا لم يكن معصومًا، وكان لا يأمن اقتحام الآثام - بعد أن يسلم عن احتقار الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها إيفاءً واستيفاءً، وقبلًا وردًا، وفتحًا وسدًا، فلا يبقى لدى

(١) الكون: أي: الحدوث والوقوع.

بصيرة إشكال في استحالة استمرار مقاصد الإمامة، مع المصير إلى أن الفسق يوجب انخلاع الإمام أو يسلب خلعته على الإطلاق.

والذي يجب القطع به أن الفسق الصادر عن الإمام لا يقطع نظره، ومن الممكن أن يتوب ويسترجع ويثوب. وقد قررنا أن في الذهاب إلى خلعته أو انخلاعه بكل عشرة -رفض الإمامة ونقضها، واستئصال فائدتها وإسقاط الثقة بها، واستحاثات الناس على سبل الأيدي عن ربة الطاعة.

ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرض، أو عراه مرض امتنع عليه الرأي به، ولكنه كان مرقوب الزوال - لم نقض بانخلاعه، ومن شُبِّه في ذلك بخلاف، كان منسلاً عن وفاق المسلمين انسلال الشعرة من العجين. فإذا كان كذلك مع أن المرض قاطع نظره في الحال، فما يطرأ من زلة، وهي لا تقطع نظره على أنها مرقوبة الزوال - أولى بأن لا يتضمن انخلاعه. والأخبار المستحثة على اتباع الأمراء في السراء والضراء - يكاد أن يكون معناها في حكم الاستفاضة. منها: قوله ﷺ: «هل أنتم تاركون لي أمرائي؟ لكم صفو أمرهم، وعليهم كدره»^(١).

فإن قيل: فلم منعتم عقد الإمامة لفاسق؟

قلنا: أهل العقد على تخييرهم في افتتاح العهد، ومن سوء الاختيار أن يعين لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسق، وهم مأمورون بالنظر للمسلمين على أقصى الإمكان. وأما الذهاب إلى الانخلاع بعد الاستمرار والاستتباب مع التعرض للزلات - فمفسد لقاعدة الولاية، ولا خفاء بذلك عند ذوي الدراية.

وهذا كله في نوادر الفسوق، فأما إذا تواصل منه العصيان، وفشا منه العدوان، وظهر الفساد وزال السداد، وارتفعت الصيانة، ووضحت الخيانة، واستجرأ الظلمة، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه، وتداعى الخلل والخلل إلى عظام الأمور، وتعطيل الثغور - فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم؛ وذلك أن الإمامة إنما تعني لتقيض هذه الحالة.

(١) رواه مسلم في كتاب الجهاد، باب استحقاق القاتل سلب القتل، عن عوف بن مالك، مع اختلاف في اللفظ. وأخرجه أبو داود بهذا اللفظ في كتاب الجهاد. وقاله النبي ﷺ؛ انتصاراً لخالد بن الوليد حيث كان بينه وبين رجل من حير وعوف بن مالك شيء بسبب السلب، وأذى عوف خالداً بكلامه. انظر: «شرح مسلم للنووي، وأبو داود».

فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة فيجب استدراكه لا محالة. وترك الناس سدى، ملتزمين، لا جامع لهم على الحق والباطل - أجدى عليهم من تقريرهم على اتباع من هو عون الظالمين، وملاذ الغاشمين المارقين. وإذا دفع الخلق إلى ذلك، فقد أعضلت المدارك. فليتند الناظر هنالك، وليعلم أن الأمر إذا استمر على الخبال، والخبط والاختلال - كان ذلك لصفة في التصدى للإمرة، وتيك هي التي جرت منه هذه الفترة. ولا يرتضى هذه الحالة من نفسه ذو حصافة في العقل، ودوام التهاافت في القول والفعل مشعر بركاكة الدين في الأصل، أو باضطراب الجبلية. فإن أمكن استدراك ذلك، فالبدار البدار، قبل أن تزول الأمور عن مراتبها، وتيل عن مناصبها، وتميد خطة الإسلام بمناكبها. وها أنا - بعون الله عزت قدرته وجلت عظمتة - لا آلو في وجه ذلك جهداً، ولا أغادر مضطرباً وقصداً. وعلى المنتهى إلى هذا الموضوع أن يقبل في هذه الإطالة عذرى، ويحسن أمرى؛ فقد انجرّ الكلام إلى غائلة، ومعاصرة هائلة. والوجه عندى قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام، وبسطه على أبلغ وجه في التمام، فيما يتعلق بأحكام الإمام، وفيها الاتساق والانتظام.

فأقول: إن عسر القبض على يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة، والعدد المعدة - فقد شغل الزمان عن القيام بالحق، ودفع إلى مصابرة المحن طبقات الخلق، ووقع الكلام في أحد مقصودي الكتاب؛ إذ هذا المجموع مطلوبه أمران:

أحدهما: بيان أحكام الله ﷻ عند خلو الزمن عن الأئمة.

والثاني: إيضاح متعلق العباد عند عرو البلاد عن المفتين المستجمعين لشرائط الاجتهاد.

وما عدا هذين المقصودين في حكم المقدمات.

وإنما اضطررت إلى كشف أحكام الولاية، إذا وجدوا؛ لأتوصل إلى بيان عرضي، إذا فقدوا.

فأقول: إن تيسر نصب إمام مستجمع للخصال المرضية والخلال المعترية في رعاية الرعية - تعين البدار إلى اختياره. فإذا انعقت له الإمامة، واتسقت له الطاعة

على الاستقامة- فهو إذ ذاك يدراً من كان. وقد بان الآن أن تقديم درئه من مهمات أموره. فإن أذعن، فذاك، وإن تأبى عامله معاملة الطغاة، وقابله بمقابلة البغاة.

ولا مطمع للخوض في هذا؛ فإن أحكام البغاة يحويها كتاب من كتب الفقه. فلتطلب من موضعها. وإن علمنا أنه لا يتأتى نصب إمام دون اقتحام داهية وإراقة دماء ومصادمة أحوال حجة الأهوال، وإهلاك أنفس ونزف أموال- فالوجه أن يقاس ما الناس مدفوعون إليه مبتلون به بما يفرض وقوعه في محاولة دفعه. فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يقدر وقوعه في روم الدفع- فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء الناجز.

وإن كان المترقب المتطلع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه- فلا يسوغ التشاغل بالدفع، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع، وقد يقدم الإمام مهماً، ويؤخر آخر. والابتهاال إلى الله، وهو ولى الكفاية.

وهذا يعضده أمرٌ لا يـتريب فيه لبيب، وهو أن طوائف من قُطّاع الطرق، إذا كانوا يسعون في الأرض بالفساد- فحق على الإمام أن يلحق الطلب الحثيث بهم. فلو بلغه اختلال في بعض الثغور، ووطى الكفار قطراً من أقطار المسلمين، وعلم الإمام أن ذلك الفتق لا يلتئم إلا بصرف جميع جنود الإسلام إلى تلك الجهة- فإنه يبدأ بذلك، ويربص بالقُطّاع الدوائر.

والركن الأعظم في الإيالة^(١) البداية بالأهم فالأهم. وعلى هذا الوجه تترتب منابذة الكفار ومقاتلتهم، كما قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَبِيلُوا الَّذِينَ يَكُونُكُمْ مِنْ﴾ **الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً** ﴿[التوبة: ١٢٣]. وعلى هذه القاعدة يبنى مهادة الكفار عشر سنين، إذا استشعر الإمام من المسلمين ضعفاً.

فإن قيل: مبنى هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين، وارتياذ الأنفع لهم، واعتماد خير الشرين، إذا لم يمكن من دفعهما جميعاً. وسيرة على **هــــــــــــ** في معاوية ومتبعيه تحالف ذلك؛ فإن المزية التي كانت تفوت أهل مصر والشام، من انقطاع نظر أمير المؤمنين على عنهم- لا يقابلها قتل مائة ألف من المسلمين.

(١) الإيالة: هي السياسة. «الراشد».

فلو كان المرعى في ذلك الموازنة بين رتب المصالح، لكان ذلك يقتضى أن ينحجز على عن بعض جده.

فإن كان **عليه** جاداً مستهيناً بكثرة القتل والصرعى، غير محتفل بأن يقتل أضعاف الذى قتلوا يقيناً وقطعاً- فكأنه **عليه** كان يرى بناء الأمر على الشهامة والصرامة، وتنكب الاستكانة، واجتناب المداراة والمداجاة، وكان لا يلين ولا يستكين، ولا ينحط عن الدعاء إلى الحق والسيف مسلول على رأسه.

قلنا: قد صار أولاً طوائف من جلة رسول الله ﷺ إلى الخلف عن القتال في زمن على **عليه**، وإيثار السكون، والركون إلى السلامة. منهم سعد بن أبى وقاص، وسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل، وكانا من العشرة المبشرين بالجنة. ومن تحلف أولاً: أبو موسى الأشعرى، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد، وأبو أيوب الأنصارى، وتبع هؤلاء أمم من الصحابة، ولم يشتد تكبر على **عليه** عليهم. أما سعد لما ندبه أمير المؤمنين على **عليه** إلى القتال قال: «لا أخرج، أو يكون لى سيف له لسانان؛ يشهد للمؤمن بإيمانه، وعلى المنافق بنفاقه» ^(١). وقال أسامة: «يا أمير المؤمنين، لو وضعت فى جوف أسد، لدخلت معك، ولكن لا مساحة مع النار» ^(٢). وقام أبو موسى فى قومه، وكان مرموقاً فى اليمن، فقال: «إنى لكم ناصح أمين؛ فلا تستغشونى، أغمدوا سيوفكم، وكسروا رماحكم، واقطعوا أوتاركم؛ فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون فتن كقطع الليل، المضطجع فيها خير من القاعد، والقاعد خير من القائم، والقائم خير من الماشى»» ^(٣).

وكان **عليه** يدر عليهم أرزاقهم وأعطيتهم من بيت المال، ولو نقم منهم ما رأوه، لبدأهم بنصب القتال عليهم. فلم أجد بداً من التنبيه على هذا.

ثم ما ظن على أن الأمر يفضى إلى ما أفضى إليه، ومعظم تلك المعارك جرت عن اتفاقات ردية، ثم اشتهر عنه أنه ندم على ما قدم.

(١) انظر الطبقات الكبرى ٣/ ١٤٣، ١٤٤. والحديث رواه الطبرنى، ورجاله رجال الصحيح. «مجمع الزوائد» ٧/ ٢٩٩.

(٢) والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن بلفظ مغاير. «فتح البارى»: ١٧٩، إرشاد السارى: ١٠/ ١٩٨.

(٣) من حديث رواه الشيخان عن أبى موسى، مع اختلاف يسير فى اللفظ.

ولما تفاقم الأمر، وكادت السيوف تفنى المجاهدين وجند الله المؤيدين في ثغور المسلمين - أجب إلى التحكيم في خلعه، على ما سيأتى شرح مجارى تلك الأحوال - إن شاء الله ﷻ - في أبوابها.

فقد استبان الأصل الذى مهدناه من وجوب النظر للمسلمين فى جلب النفع والدفع، فى النصب والخلع، والله الموفق للصواب.

ومما يتصل بإتمام الغرض فى ذلك أن المتصدى للإمامة إذا عظمت جنايته، وبدت فضحاته، وتتابعت عثراته، وخيف بسببه ضياع البيضة، وتبدد دعائم الإسلام، ولم نجد من ننصبه للإمامة؛ حتى يتنهض لدفعه حسب ما يدفع البغاة، فلا نطلق للأحاد فى أطراف البلاد أن يثوروا؛ فإنهم لو فعلوا ذلك، لاصطلموا وأببروا، وكان ذلك سبباً فى زيادة المحن، وإثارة الفتن. ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشباع، ويقوم محتسباً، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، فليمض فى ذلك قدماً. والله نصيره على الشرط المقدم فى رعاية المصالح، والنظر فى المناجع، وموازنة ما يدفع، ويرتفع بما يتوقع.

فصل

إذا أسر الإمام وحبس فى المطامير^(١) وبعد توقع خلاصه، وخلت ديار الإسلام عن الإمام، فلا سبيل إلى ترك الخطط شاغرة. ووجود الإمام المأسور لا يغنى، ولا يسد مسدداً، فلا نجد، والحالة هذه، من نصب إمام بذاً.

قلت: لو سقطت طاعة الإمام فينا، ورثت شوكته، ووهنت عدته، ونفرت منه القلوب، من غير سبب فيه يقتضيه، وكان فى ذلك على فكر ثاقب، ورأى صائب، لا يؤتى عن خلل فى عقل، أو زلل فى قول أو فعل، أو تقاعد عن نبيل ونضل، ولكن خذله الانتصار، ولم تواته الأقدار، بعد تقدم العهد إليه أو صحيح الاختيار، ولم نجد لهذه الحالة مستدركا، ولا فى تثبيت منصب الإمامة له مستمسكاً، وقد يقع مثل ذلك عن ملل، أنتجه طول مهل، وتراخى أجل - فإذا اتفق ذلك، فقد حيل بين المسلمين

(١) جمع مطمورة، وهى: السجن.

وبين وزير مستقل بالأمر - فالوجه نصب إمام مطاع، ولو بذل الإمام المحقق أقصى ما يستطيع.

وينزل هذا منزلة ما لو أسر الإمام، وانقطع نظره عن الأنام وأهل الإسلام، فلا يصل إلى مظان الحاجات أثر رأي الإمام، إذا لم تكن يده الطولى، ولم تنبسط طاعته على خطة الإسلام عرضاً وطولاً، ولم يصل إلى المارقين صوله، ولم ينته إلى المستحقين طوله، والإمام لا يعنى لعينه، ولا يقتصر انقطاع نظره على موافاته حين حينه^(١).

ولست أستريب أن مولانا، كهف الأمم مستخدم السيف والقلم، يبادر النظر في مبادئ هذا الفصل، للغوص على مغاص القاعدة والأصل، وقد يغنى التلويح عن التصريح، والمرازم والكتايات عن البوح بقصارى الغايات^(٢).

فصل

قد تعدينا حد الاختصار في تقاسيم ما يطرأ على المتصدي للإمامة من الفسوق والعصيان وغيره. ومعقود هذا الفصل ومقصوده يتحرى مراسم ومناظم تجرى في التفصيل الطويل مجرى التراجم؛ ليستفاد التفصيل والتعليل وذكر مسالك الدليل، فنقول: الهنات والصغائر محطوبة، وما يجرى من الكبائر مجرى العثرة، من غير استمرار عليها، لا يوجب عندنا خللاً ولا انخلاقاً. وقد قدمت فيه عن بعض أئمتنا خلافاً. وأما التهادى في الفسوق، إذا جر خبطاً وخبلاً في النظر، كما تقدم تصويره وتقديره - فذلك يقتضى خللاً وانخلاقاً، على ما سأفصله في الفصل الثانى - إن شاء الله تعالى.

وانقطاع نظر الإمام بأمر يتعد انفكاكه، أو سقوط طاعته، أو مرضة مزمنة، يتضمن اختلالاً بيناً واضحاً، وحرماً في الرأي لائحاً - يوجب الخلع.

ولو كان القائم بأمر المسلمين يتعاطى على الدوام ما هو من قبيل الكبائر

(١) أى أن هذه الحالة مثل الموت. «الراشد».

(٢) واضح هنا أن الجوينى بدأ يغرى غياث الدولة الوزير نظام الملك بعزل خليفة وقته وتنصيب نفسه بدله، لما يرى من ضعف الخليفة. «الراشد».

كالشرب في أوإن^(١)، ولكنه كان مثابراً على رعاية المصالح - فالقول في ذلك لا يبلغ مبلغ القطع عندي. وقد يخطر للناظر أنه إذا لم يتضمن ذلك خرمًا وفتقًا، ولم يمنع الإمام ذا حق حقًا، ففرض الدوام فيه نازل منزلة كبيرة، تندر وتصدر على وجه لا يقتضي انقطاع أثر، وارتفاع نظر.

والأظهر عندي أن ذلك موثر؛ فإن الكبيرة إذا كانت عشرة، فإنها لم تجر خيالًا، ولم تتضمن سوء الظنون - وإذا تابع في فن من العصيان، أشعر باجتراء الإمام، واستهانته بأحكام الإسلام، وذلك يسقط الثقة بالدين، ويمرض قلوب المسلمين. وهذا مظهر غير مقطوع به. وقد أسلفت فيما تقدم أن مسائل الإمامة: بعضها مقطوع به، وبعضها يتلقى من طرائق الظنون.

فصل

قد أجرينا الخلع والانخلاع في أدراج الباب، والإحاطة بالفصل بينهما من أعظم مقاصد الكتاب، فنقول، والله المستعان:

الجنون المطبق الذي لا يرجى زواله، يتضمن الانخلاع بالإجماع، ولا حاجة إلى إنشاء خلع ورفع. وكيف يتوقع ذلك، والمجنون مولى عليه في نفسه؟ وعين جنونه يوجب اطراد الحجر عليه؟ فأما الفسق المؤثر؛ فالقول فيه ينقسم: فإن كان يحتاج في إظهار خلله إلى اجتهاد، فلا نقضي بأنه يتضمن الانخلاع بنفسه، بل الأمر فيه مفوض إلى نظر الناظرين، واعتبار المعتبرين.

وإذا أسر الإمام، وسقطت طاعته، كما سبقت صفته - فلا بد من إنشاء الخلع.

فالقول الضابط في ذلك أن ما ظهر وبعد زواله، فهو موجب الانخلاع، وما احتيج فيه إلى نظر وعبر - لم يتضمن بنفسه انخلاعًا. ووقوع الإمام في الأسر، وإن كان مقطوعًا به - لا أراه مقتضيًا انخلاعًا؛ فإن فرض فكه مما يتعلق بالاختيار والإيثار من أسريه، ولو قدر ذلك قبل خلعه كان إمامًا. فمن هذه الجهة لا ينخلع المأسور ما لم ينخلع.

(١) أي يشرب الخمر أحيانًا. «الراشد».

فالذى يقتضى الانخلاع سبب ظاهر لا خفاء به، ويبعد ارتقاب زواله، ولا يقدر تعلق زواله باختيار مختار. فما كان كذلك، فإنه يتضمن الانخلاع.

وإن ظهر السبب كالأسر، وارتقب ارتفاعه باختيار، فهو ما يقتضى إنشاء الخلع، ولا يوجب الانخلاع. وكذلك سقوط الطاعة.

فإن قيل: كان عثمان رضي الله عنه إذ حوَصر ساقط الطاعة، فما قولكم في إمامته مدة بقاءه إلى أن استشهد؟

قلنا: كان إمامًا إلى أن أدركته سعادة الشهادة، وما كان سقوط الطاعة مأبوس الزوال؛ وإنما حاصره شذمة من الهمج الأردال، وكان يرى رضي الله عنه المتاركة والاستسلام والإذعان لحكم الله تعالى، ولم يؤثر أن يراق بسببه محجمة دم، حتى قال لغلمانه: «من ألقى سلاحه، فهو حر» ^(١)؛ فلم تجر محاصرته مجرى الأسر المقدم تصويره.

فإن قيل: ردّدتم في أثناء الكلام ذكر ما يتعلق بنظر الناظرين، مما يوجب الخلع فأبينوه، واذكروا المعنى بالنظر.

قلنا: لم نرد بالنظر ما يجز غلبات الظنون، كنظر المجتهدين في فنون المظنونات. ولو كان الأمر الطارئ مجتهدًا فيه - لم يسغ خلع الإمام به قطعًا. فلنثبت هذا أصلًا في الباب؛ فإن الاجتهادات بجملتها لا وقع لها بالإضافة إلى الإمام. وهو يستتبع المجتهدين أجمعين، ولا يتبع أحدًا؛ وإنما عنيّا بالنظر مزيد فكر وتدبر من أهله، يفيد العلم والقطع باختلال أمور المسلمين، بسبب ما طرأ من فسق، أو خبل.

فإن قيل: قد قدمتم أن وجه خلع الإمام نصب إمام ذى عدة، فما ترتيب القول في ذلك؟

قلنا: الوجه خلع المتقدم، ثم نصب الثانى، ثم الثانى يدفعه دفعه للبغاة، كما سبق تقريره.

فإن قيل: فمن يخلعه؟

(١) البداية والنهاية: ١٢٧/٧، وانظر «العواصم من القواصم»: ١٣٠ وما بعدها. وقد جمع ابن سعد في الطبقات: ٦٦/٣ أكثر من رواية عن نهى عثمان من معه في الدار عن القتال، منها: عن محمد بن سيرين، وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة، وعن أبى هريرة، وعن عبد الله بن الزبير من طريقين.

قلنا: الخلع إلى من إليه العقد، وقد سبق وصف العاقدین بما فيه مقنع وبلاغ تام.

وقد ذهب بعض من لم یخبر هذه الحقائق إلى أنا نشترط الإجماع فی الخلع، وإن لم نشترطه فی العقد. وهذا زلل عظیم؛ فإن الحاجة قد تُرهب إلى الخلع. ولو انتظر وفاق علماء الآفاق؛ لاتسع الخرق، وعظم الفتق. نعم؛ لا بد فی الخلع والعقد من اعتبار شوكة، وقد أوضحنا كيفية اعتبارها فی البایین.

فصل

الإمام إذا لم یخل عن صفات الأئمة، فرام العاقدون له عقد الإمامة أن یخلعوه - لم یجدوا إلى ذلك سبیلاً باتفاق الأئمة. فإن عقد الإمامة لازم، لا اختیار فی حله من غیر سبب یقتضیه. ولا تنتظم الإمامة، ولا تفید الغرض المقصود منها، إلا مع القطع بلزومها، ولو تخیر الرعايا فی خلع إمام الخلق على حکم الإیثار والاختیار، لما استتب للإمام طاعة، ولما استمرت له قدرة واستطاعة، ولما صح لمنصب الإمامة معنی.

فأما الإمام إذا أراد أن یخلع نفسه، فقد اضطربت مذاهب العلماء فی ذلك: فمنع بعضهم ذلك، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة العاقدین، وكافة المسلمین.

وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن یخلع نفسه، واستمسك بما صح تواتراً واستفاضة من خلع الحسن بن علی نفسه، وكان ولی عهد أبيه، ولم یبد من أحد نكیر علیه.

والحق المتبع فی ذلك عندی أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسه؛ لاضطربت الأمور، وزلزلت الثغور، وانجر إلى المسلمین ضرار لا قبل لهم به - فلا یجوز - والحالة هذه - أن یخلع نفسه. وهو - فیما ذكرناه - كالواقف من المسلمین فی صف القتال مع المشرکین. إذا أراد أن ینهزم، وعلم أن الأمر بهذا السبب یکاد أن ینثلم وینخرم - فیجب علیه المصابرة.

وإن علم أن خلعه نفسه لا يضر المسلمين، بل يطفى نائرة^(١) نائرة، ويدراً فتناً متظافرة، ويحقن دماءً، ويريح طوائف المسلمين عن نصبها - فلا يمتنع أن يخلع نفسه.

وهكذا كان خلع الحسن نفسه، وهو الذي أخبر عنه رسول الله ﷺ؛ إذ كان الحسن صبيّاً رضيعاً، كان يمر يده على رأسه، ويقول: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله تعالى به بين فرقتين عظيمتين»^(٢)، وما روى أن أبا بكر رضي الله عنه قال: «أقبلوني؛ فإنني لست بخيركم» - دليل على أن الإمام ليس له أن يستقل بنفسه انفراداً واستبداداً في الخلع؛ ولذلك سأل رضي الله عنه الإقالة، فقالوا: والله لا نقيلك ولا نستقيلك.

وهذا محمول على ما كان الأمر عليه من ارتباط مصلحة الإسلام باستمرار الصديق على الإمامة، وإدامة الإمامة والاستقامة عليها. وكان لا يسد أحد في ذلك الزمن مسده.

ولو كان لا يؤثر خلعه نفسه في إلحاق ضرار، ولا في تسكين نائرة، ولو خلع نفسه؛ لقام آخر مستصلح للإمامة مقامه - فلست قاطعاً في ذلك جواباً، بل أرى القولين فيه متكافئين، قريبي المأخذ.

والأظهر عندي أنه لو حاول استخلاء نفسه، واعتزلاً لطاعة الله سبحانه - لم يمتنع. وذلك مظنون، لا يتطرق إليه في النفي والإثبات قطع، فليقع ذلك في قسم المظنونات.

فصل في من يستنبيه الإمام

انقضى بنجاح هذه الفصول مبلغ غرضنا في ذكر ما تنعقد به الإمامة أولاً، وذكر صفات الأئمة، ونعوت الذين يتولون عقد الإمامة، وهم المسمون أهل الحل والعقد. ثم ذكرنا ما يطرأ على الأئمة في الصفات التي تؤثر في الانخلاع، أو تسلط على الخلع.

(١) العداوة والشحناء.

(٢) أخرجه البخاري عن أبي بكر.

ونحن نرى الآن أنَّ نذكر من يستتبه الإمام ويوليه مقاليد الأمور، ونوضح مراتبهم ومناصبهم، وما يقتضيه كل منصب من الخلال والخصال؛ فإن غرضنا لا يفضى إلى قصاره، ولا يبلغ منتهاه، ما لم نمهد في الولاية أجمعين قواعد تنبه على صفات الحماة، على تباين الرتب والدرجات، حتى إذا انتهى الناظر إليها، وانجرت المقدمات إلى فرض خلو الأرض ومن عليها من المستجمعين لأوصاف الولاية، واستبان مواقع الكلام، وتفتن لمواضع المغزى والمرام - كان خوضه في مقصود الكتاب على بصيرة، إذا جرى على هذه الوتيرة.

فليقع الخوض في تقاسيم المستنابين ممن يرتبه الإمام لمقام على أنحاء وأقسام، ونحن نبغى ضبطها، وجمعها وربطها، على إتقان وإحكام - إن الله شاء ﷻ -.

فالذى ينصبه الإمام ينقسم إلى من يحل محل الإمام في جميع الأمور استيعاباً، وإلى من لا ينزل منزلته في جميع الأحكام، بل يختص بتولى بعضها.

فأما من يستقل بجملة الأحكام المرتبطة بالأئمة، فينقسم إلى من يوليه الإمام عهد الإمامة بعد وفاته، وإلى من يقيمه مقام نفسه في حياته.

فأما من يوليه العهد بعد وفاته، فهو إمام المسلمين، ووزر الإسلام والدين. وأصل تولية العهد ثابت قطعاً، مستند إلى إجماع حملة الشريعة؛ فإن أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ لما عهد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وولاه الإمامة بعده - لم يبد أحد من صحب رسول الله ﷺ نكيراً، ثم اعتقد كافة علماء الدين تولية العهد مسلماً في إثبات الإمامة في حق المعهود إليه المولى، ولم ينف أحد أصلها أصلاً، وإن كان من تردد، ففي صفة المولى أو المولى. فأما أصل العهد، فثابت باتفاق أهل الحل والعقد. ثم تكلم العلماء في تفاصيل تولية العهد.

ونحن نوضح مما أورده عيوننا، ونوضح القطعيات والمسائل المظنونة.

فالمقطوع به: أصل التولية؛ فإنه معتضد متأيد بالإطباق والوفاق، وفي الإجماع بلاغ روم القطع وإقناع. ولكن معنى تصحيح التولية لا بد من التنبيه له.

فإذا كانت الإمامة تنعقد باختيار واحد أو جمع من المختارين، كما سبق تفصيله،

فالإمام الذى هو قدوة المسلمين، وموئل المؤمنين، وقد مارس الأمور، وخبر الميسور والمعسور - أولى بأن ينفذ توليته.

ومما نقطع به: اشتراط صفات الأئمة فى المعهود إليه؛ فإنه بعد موت موليه - إمام حقاً.

ومما نعلمه من غير مرأ، أن تولية العهد لا تثبت ما لم يقبل المعهود إليه العهد. ومما يدرك بمدارك القطع أن ولى العهد لا يلى شيئاً فى حياة الإمام، وإنما ابتداء إمامته وسلطانه، إذا قضى الإمام الذى تولى نصبه نجه.

فهذه جملة معلومة، وسنسرده أموراً واقعة فى مسالك الظنون، مع أحكام تستند إلى القواطع، ولم نبد الفصل بين المقطوع به وبين المظنون تمييزاً، وأنا أسوقها على وجوها، وأفصل فى أدراج الكلام وتقاسيم الأحكام بين المعلوم منها وبين المظنون - إن شاء الله ﷻ .

فمن الأحكام المظنونة، أن الإمام لو عهد إلى ولده، أو والده، ففيه اختلاف العلماء:

فمنهم من لم يصحح العقد بتوليته؛ فإن ذلك يتضمن تزكية المولى وشهادته باستجماع خصال الكمال، والاتصاف بالخصال التى ترعى فى المنصب الأعلى. فإذا كان لا يقبل شهادة أحدهما للثانى فى أمر نزر يسير، وخطب حقير، فلأن لا تقبل فى أعلى المراتب، وأرفع المناصب - أولى.

ومنهم من صحح العقد والعهد، وزكى الإمام عن ارتقاب التهم، والصفات المعترية فى الإمامة مشهورة غير منكورة، ولا يفرض عقد الإمامة إلا فى حق من لهج بمعالیه، وطيب خطة الإسلام بمناقبه ومساعدیه.

لو اشتهر رجل بصفة العدالة، واستقامة الحالة فشهد أبوه على شهادته قبلت الشهادة؛ فإن عدالة الأصل المشهود على شهادته لا يتوقف ثبوتها على بناء الفرع فى الشهادة. ولو آمن مسلم ابنه الكافر، صح أمانه؛ فإن عقد الأمان لا يترتب على مباحثة فى الصفات، وفحص تفاصيل الحالات^(١).

(١) هذا بهت وتكلف ظاهر، فإن شهادة الأب والابن هنا إنما هى لتزكية شخص آخر غريب، ثم غاية ما فى الأمان ترك مقاتله وعصمة دمه، فأى معنى من معانى الإمامة فى ذلك؟! «الراشد».

فالظاهر عندى تصحيح تولية العهد من الوالد لولده؛ إذ ثبت بقول غير المولى استجماع المولى للشرائط المرعية فيه، ولكن المسألة مظنونة، ليس لها مستند قطعى، ولم أر التمسك بما جرى من العهود من الخلفاء إلى بنيتهم؛ لأن الخلافة بعد منقرض الأربعة الراشدين شابتها شوائب الاستيلاء والاستعلاء، وأضحى الحق المحض فى الإمامة مرفوضاً، وصارت الإمامة ملكاً عضوضاً^(١).

فإن قيل: إذا ولى الإمام ذا عقد، فهل يتوقف تنفيذ عهده على رضا أهل الاختيار فى حياته أو من بعده؟

قلنا: ذكر بعض المصنفين فى اشتراط ذلك خلافاً، والذى يجب القطع به أن ذلك لا يشترط؛ فإننا على اضطرار نعلم أن أبا بكر عليه السلام لما ولى عمر عليه السلام لم يقدّم على توليته مراجعة واستشارة ومطالعة، وإذا أمضى فيه ما حاوله لم يسترض أحداً من أهل الاختيار على توافر المهاجرين والأنصار^(٢).

نعم؛ روى أن طلحة عليه السلام قال لأبى بكر: لقد استخلفت علينا فظاً غليظاً. فقال أبو بكر وهو يجود بنفسه: أجلسونى، فأجلس -رضوان الله عليه- وقال: لئن سألتنى الله عن تفويض أمور المسلمين إلى عمر؛ لقلت: استخلفت على أهلك خير أهلك.

وقد ذكر بعض المصنفين فى اشتراط مراجعة أهل الاختيار فى تولية العهد خلافاً،

(١) هذا هو رأى الجوينى الصحيح، وإنما قال قوله الأول من تصحيح التولية سداً للذريعة فيها يبدو، وحاس الألفاظ فى السياق تشير إلى ذلك، وأى إمام لا يجد نفراً من علماء السوء يفتون باستجماع ولى العهد للشرائط، وإن كان قبيح الفعّال. «الراشد».

(٢) مفاد هذا الكلام أن الإمام له أن يعهد إلى من يلى الأمر بعده، من غير أن يستشير أهل الحل والعقد، وأن عهده نافذ بمجرد وفاته، من غير اشتراط البيعة له من المسلمين، وإمام الحرمين يستدل لهذا بعمل أبى بكر، وأنه لم يراجع، ولم يستشر حين عهد إلى عمر، والمأثور أن أبا بكر قدم فى ذلك مراجعة ومشاورة. فقد أخرج الواقدى من طرق أنه راجع عبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وسعيد ابن زيد بن نفيل، وأسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والأنصار. وأخرج ابن عساكر عن يسار ابن حمزة أن أبا بكر أشرف على الناس من كوة، فقال: «أقرضون بمن عهدت إليه» فقال الناس: رضينا. «انظر السيوطى: تاريخ الخلفاء ٧٦/٧٨» وأخرج ابن سعد نحو هذا من عدة طرق أيضاً، وأن أبا بكر لما أملى العهد على عثمان أمره أن يخرج به إلى الناس يقول لهم: أنبايعون لمن فى هذا الكتاب؟ «الطبقات: ٣/٩٩، ٢٠٠» فلعل هذه الأخبار لم تصح عند إمام الحرمين.

وأجرى الخلاف في ذلك مجرى الخلاف في المظنونات. ووضح غرضنا في ذلك يغني عن بسط القول فيه ^(١).

ولو جعل الإمامة شوري بين محصورين صالحين للزعامة، فالأمر ينحصر فيه. والمستند القطعي فيه ما جرى لأمر المؤمنين عمر رضي الله عنه؛ إذ جعل الأمر فوضي ^(٢) بين الستة المشهورين. فإذا اتفق ذلك من إمام، فتعين واحد من المذكورين إلى من جعل الإمام التعيين إليه، وإن لم يفرض التعيين إلى أحد، فإلى أهل الاختيار أن يعيّنوا أفضل المذكورين.

ولو رتب العاهد التولية في مذكورين صالحين للأمر، فقال: ولي العهد فلان، فإن مات في حياتي ففلان، فإن اخترمته المنية قبل موتي، ففلان - فهذا صحيح، وعهده متبع؛ فإنه ذكر صالحين للأمر، ورأى أن يرتب مراتبهم، فليس ما جاء به مناقياً للنظر للمسلمين، فلزم تنفيذه. وهذا متفق عليه لا خلاف فيه.

واستأنس الأئمة مع القطع بما كان من أمر رسول الله ﷺ في أمراء جيش مؤتة، فإنه قال: «صاحب الراية زيد بن حارثة، فإن أصيب فجعفر بن أبي طالب، فإن أصيب فعبد الله بن رواحة، فإن أصيب، فليرتض المسلمون رجلاً منهم».

ولو قال العاهد: الإمام بعدى فلان، ثم الإمامة بعده، لفلان، ثم الإمامة بعده لفلان، فرتب الخلافة في مذكورين معينين للإمامة بعد وفاته، فأما المعين للأمر أولاً فتتضي الخلافة إليه. فإن مات، ففي إفضاء الخلافة إلى المذكورين بعده - خلاف، وليس ذلك كذكره مترتين في حياته عند تقدير وفاتهم؛ فإنهم يترتبون على تقديره مع استمرار سلطانه، وامتداد زمانه.

(١) الاجتهاد المعاصر في السياسة الشرعية تجاوز كل ذلك وأبطله، ومال إلى وجوب الاختيار وإلغاء الاستخلاف، سواء في الدولة الإسلامية أو في تولية الإمارة الدعوية، وحصل شبه إجماع على ذلك الآن، وأصبحت مثل هذه الأقوال الآن مجرد إشارات إلى تاريخ الفقه وأطواره، لا يعتد بها فقيه معاصر. «الراشد».

(٢) أي مشتركاً، يقال: ما لهم ومتاعهم فوضي بينهم. إذا كانوا شركاء فيه. «المعجم الوسيط».

والذي يجب الاعتناء به تمييز المقطوع به عن المظنون، ومستند القطع الإجماع^(١). فما اتفق ذلك فيه تعين فيه الاتباع، وما لم يصادف فيه إجماعاً عرضناه على مسالك النظر، وأعلمنا فيه طرق المقاييس، وأدرنا فيه سبل الاجتهاد. فهذا منتهى مقصدنا في استنباط الخليفة إماماً بعده.

فأما إذا استنباب في حياته نائباً، وفوض إلى نظره تنفيذ الأمور الناجزة - نُظِرَ: فإن سلم إليه مقاليد الأمور كلها، وجعله مستقل وينفذ، ويقضى ويمضي، ويعقد ويحل، ويولى ويعزل، وهو في أموره كلها لا يطالع الإمام، ولا يراجع، بل ينفرد ويستبد - فهذا غير سائب؛ فإن في تجويزه جمع إمامين. وسنعتقد في امتناع ذلك باباً، وفاء بترجم الكتاب - إن شاء الله -.

فإن قيل: هذا المرشح للاستبداد متوحد بالأمور، والإمام لا يشاركه فيما يتعاطاه، وإنما الممتنع انتصاب إمامين قائمين بالأمور.

قلنا: هذا أبعد من الجواز، فإن الإمام إنما ينتصب للقيام بمصالح الإسلام، والنظر في مهمات الأنام بعين ساهرة، فإذا أثر السكون إلى التعطيل - كان الإمام تاركاً منصبه، وصار بمنزلة من ليس إماماً متصدياً للإمامة. وهذا غير مسوغ قطعاً.

وإن فوض إليه الأمر، ولكنه كان بمرأى من الإمام ومسمع، ولم يكن الإمام ذاهلاً عن مجامع أموره، وكان المتصرف المستناب يراجع الإمام فيما يجريه ويمضيه - فهذا جائز غير ممتنع. وهذا المنصب هو المسمى الوزارة.

ثم الإمام لا يستوزر إلا شهياً كافياً، ذا نجدة، وكفاية، ودراية، ونفاذ رأى، واتقاد قريحة، وذكاء فطنة. ولا بد وأن يكون متلفعاً من جلايب الديانة بأسبغها وأصفها وأصفها، راقياً من أطواد المعالي إلى ذراها؛ فإنه متصد لأمر عظيم، وخطب جسيم. والاستعداد للمراتب على قدر أخطار المناصب.

وقد قيل: يشترط في المستوزر اجتماع شرائط الإمامة إلا النسب والاعتزاء إلى شجرة قريش.

(١) لكنه إجماع سكوتي، وهو ضعيف، وقد لا تصح دعوى الإجماع؛ ولذلك كان الفكر السياسي المعاصر جريئاً في نقض كل هذه الأحوال، وإيجاب الاختيار. «الراشد».

وأنا أقول: أما النجدة والكفاية، فلا بد منهما، وكذلك الورع؛ فإنه رأس الخيرات وأساس المناقب، ومن لم يتصف به - فجميع ما فيه من المآثر تصير وسائل ووسائل إلى الشر، وطرائق إلى اجتلاب الضر. ولا يخفى على ذي بصيرة أن الفطن الماخن غير المرضى - أضر على خليقة الله من الأخرق الأحق الغبي. ولا شك أن العقل أصل الفضائل، فإن لم يقرن به الورع والتقوى، انقلب ذريعة إلى الفساد، ومطية جائزة عن منهج الرشاد، فوجب اشتراط استجماع الوزير شرائط المجتهدين، ورتب الأئمة في علوم الدين.

وظاهر مذهب الشافعي **رحمه الله** أن ذلك مشروط في التصدي لهذا المنصب العلي. وليس ذلك بدعاً من أصل هذا الخبر. وسنقرر من طريقته اشتراط استجماع القضاة رتب المجتهدين. فإذا كان يشترط ذلك فيهم، فمن إليه نصب القضاة وصرفهم وترشيح الولاة لمهمات الأنام، في خطة الإسلام - أولى في معتقده بالإمامة في دين الله، وعلم الشريعة.

وأنا بعون الله وتأيدده، أمهد في هذا للناظرين مدرك اليقين، والمستعان رب العالمين.

فأقول: أما الإمام، فلا بد من أين يكون بالغاً مبلغ المجتهدين قطعاً، فإنه مرجع الخلائق كلهم في مهماتهم على تفنن حالاتهم، وأولى الأمور بالرعاية ما يتعلق بالنظر في قواعد الإسلام، وضبط أصول الأحكام. فلو لم يكن الإمام في الدين على أعلى منصب ومقام - لكان مقلداً تابعاً غير متبوع، ولما كان جامعاً لشتات الآراء، مستقلاً بالنظر في أمر الملة.

والذي يكشف الغطاء في ذلك أن التقليد إنما يسوغ عند تحقق العجز عن الاستبداد بالاجتهاد، ثم على المقلد نظر ضعيف في تخير قدوة، فلو كان الإمام مقلداً لحمل الناس على مقتضى تقليده، ووجب نظره الواهي في تعيين من يقلده. وهذا مستحيل لا يستريب فيه ذو تحصيل.

فأما من سوى الإمام، فأحرى المنازل باجتماع الفضائل منصب الوزير القائم مقام الإمام في تنفيذ الأحكام؛ فإن نظره يعم عموم نظر الإمام في خطة الإسلام، ولكن من

حيث ليس له رتبة الاستقلال، لا يبلغ اشتراط بلوغه مبلغ المجتهدين رتبة القطع؛ فإنه لو قيل: إنه ينفذ الأمور، فإذا اعتاص عليه أمر راجع الإمام، أو من يصلح للمراجعة من أئمة الدين وحمله الشريعة - لم يكن ذلك هجومًا على مخالفة مقطوع به؛ إذ مرتبة الوزير، وإن علت، فإنها ليست رتبة المستقلين، وإنما المستقل الإمام. على أن الأظهر اشتراط كون الوزير، الذي إليه تنفيذ الأمور، إمامًا في الدين. فإن ما يتعاطاه عظيم الخطر والغرر، ويعسر عليه مراجعة الإمام في تفاصيل الوقائع؛ وإنما يطالع الإمام في الأصول والمجامع. فإذا لم يكن إمامًا في الدين، لم يؤمن زكُّه في أمور للمسلمين، يتعذر تلافيها، كالدماء والفروج، وما في معانيها.

وما ذكرناه من الصفات - في الوزير الذي إليه تنفيذ الأمور.

فأما إن كان الإمام يتولى التنفيذ، والمتصدى للوزارة ليس إليه افتتاح أمر؛ وإنما هو بمنزلة السفير في كل قضية بين الإمام والرعية، وهو مستشار مبلغ، وليس إليه من الولاية شيء، فلا نشترط فيه إلا أمرين.

أحدهما: أن يكون موثوقًا به، بحيث تقبل روايته، فإن ملاك أمره إخبار الجند والرعايا بما ينفذه الإمام، وهذا يستدعى الورع وصدق اللهجة، والثقة تشعر بهما.

والثاني: الفطنة والكياسة، فإن عظام الأمور لا يدرك معانيها لينقلها إلا فطن، لا يؤتى عن غفلة وذهول، ومن لم يكن فطنًا لا يوثق بفهمه لما ينهي، ولم يؤمن خطؤه فيما يبلغه ويؤديه.

وذكر مصنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية ^(١) أن صاحب المنصب يجوز أن يكون ذميًا، وهذه عشرة، ليس لها مقييل؛ فإن الثقة لا بد من رعايتها. وليس الذمي موثوقًا به في أفعاله وأقواله، وروايته مردودة، وكذلك شهادته على المسلمين. فكيف يقبل قوله فيما يسنده ويعزیه إلى إمام المسلمين. فمن لا تقبل شهادته على باقة بقل، ولا يوثق به في قول وفعل، كيف ينتصب وزيرًا؟ وكيف يتنهض مبلغًا عن الإمام سفيرًا؟ على أنا لا نأمن في أمر الدين شره. وقد توافقت شهادة نصوص الكتاب والسنة

(١) أي الماوردي.

على النهى عن الركون إلى الكفار، والمنع من اتـانهم، واطلاهم على الأسرار. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَةَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١].

واشتد نكير عمر على أبى موسى الأشعري ما اتـذ كاتباً نصرانياً. وقد نص الشافعى - رحمة الله عليه - على أن المترجم الذى ينهى إلى القاضى معانى لغات المدعين - يجب أن يكون مسلماً عدلاً رضىً، ولست أعرف فى ذلك خلافاً بين علماء الأقطار.

فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار؟

فهذا انتهاء مارمنا فيمن يستنبيه الإمام، بعد وفاته أو فى استمرار حياته، فى جميع الأمور.

فأما الذى يستنبيه فى بعض الأمصار والأقطار، أو فى بعض الأعمال - فأنا الآن، بعد تقديم اللياذ برب البرية والتبرى من الحول والقوة - أذكر فى مستنابه قولاً كافياً شافياً، ومجموعاً وجيزاً وافياً - إن شاء الله ﷻ - **فأقول:**

أولاً: الاستنابة لأبد منها، ولا غنى عنها؛ فإن الإمام لا يتمكن من تولى جميع الأمور وتعاطيها. وهذه القضية بينة فى ضرورات العقول، لا يستريب اللبيب فيها، ولكن لا يجوز له أن يطوق الكفاة الأعمال، ثم يقطع البحث عنهم، ويضرب عن سبـ أحوالهم؛ فإنه لو فعل ذلك، لكان معطلاً فائدة الإمامة، مبطلاً سر الزعامة والرياسة العامة، بل عليه أن يمهـ مسالك انتهاء الأخبار إليه فى مجامع الخطوب، وينصب مرتين للإناء وتبليغ الأخبار والأنباء، حتى تكون الخطة مـوطة، ومجامع الأمور برأيه مـوطة، فهو يرعاهم كأنه يراهم، وليس من الممكن أن يتكلف الإحاطة بتفاصيل الأمور، ولكنه لا يغفل عن مجامعها وأصولها، وأقوى ذرائعه فى الوقوف على أحوال العمال دعاؤه المتظلمين إلى خبائه، واستحثائه أصحاب الحاجات على شهود بابه.

ثم إنه يستنـب فيما إليه الكفاة المستقلين بالأمور، ويجمع جميعهم اشتراط الديانة والثقة والكفاية فيما يتعلق بالشغل المفوض.

فإن كان الأمر المفوض إلى المستناب أمراً خالصاً، يمكن ضبطه بالتنصيص عليه، وتخصيصه بالذكر - فلا يشترط أن يكون المستناب فيه إماماً فى الدين، ولكنه يقتص

أثر النص، ويرتاد اتباع المثال، ويكفيه فيما يرشح له: الديانة والاستقلال بالأمر المفوض إليه، والهداية إليه.

وإن لم يكن مما يضبطه النص، ولكن كان لا يستدعى القيام به الاطلاع على قواعد الشريعة - فلا تشترط رتبة الاجتهاد، بل يكفي من البصيرة ما ينتهض ركنًا وذريعة إلى تحصيل الغرض المقصود في الأمر المفوض إليه. فالذى ينتصب لجباية الصدقات ينبغي أن يكون بصيرًا بالأموال الزكائية ونصبها، وما أوجبه الله فيها. وأمراء الأجناد وأصحاب الألوية والمراتب ينبغي أن يكونوا محيطين بما تقتضيه مناصبهم.

وإن كان الأمر المفوض مما لا تضبطه النصوص من المولى، وكان عظيم الوقع في وضع الشرع، لا يكفي فيه فن مخصوص من العلوم، كالقضاء - فالذى يؤثره الشافعي رحمته الله ومعظم الأئمة أنه يشترط أن يكون المتولى للقضاء مجتهدًا. ولم يشترط أبو حنيفة رحمته الله ذلك، وجوز أن يكون مقلدًا، يستفتى فيما يعرض من المشكلات المفتى، ويحكم بموجبه.

وهذا عندنا مضمون لا يتطرق القطع إلى النفي والإثبات فيه.

ونحن نختم هذا الباب بنكتة، لابد من الإحاطة بها، فنقول:

ذكرنا أن الفسق الذى يجرى مجرى العثرة لا يوجب خلع الإمام، ولا انخلاعه. فلو فرض مثل ذلك فى حق بعض المستنابين - فالإمام يخلعه، ولا يجرى أمر المستناب، الذى هو فى قبضة الإمام، مجرى الإمام الذى لو تعرض لخلعه لمادت المملكة بأكنافها، ولا رتجت خطة الإسلام بأعطافها.



(٦) إمامة المفضول

ذهب طوائف، منهم الزيدية، إلى تصحيح عقد الإمامة للمفضول على الإطلاق والإرسال، من غير استئصال. والذي يتعين الوقوف عليه في صدر الباب أن الذي يقع التعرض له من الفضل، والقول في الفاضل والمفضول، ليس هو على أعلى القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة، والتقرب إلى الله تعالى في عمله؛ فرب ولى من أولياء الله هو قطب الأرض، وعماد العالم، لو أقسم على الله لأبره. وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه. فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة.

فإذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب عنيـا به الأصلح للقيام عل الخلق بما يستصلحهم.

فإذا تقرر ذلك، فقد صار طوائف من أئمتنا إلى تجويز عقد الإمامة للمفضول، مع التمكن من العقد للأفضل الأصلح، واعتلوا بأن المفضول، إذا كان مستجمعاً للشرائط المرعية، فاختصاص الفاضل بالمزايا اتصافاً بما لا تفتقر الإمامة إليه. فإذا عُقدت الإمامة لمن ليس عارياً عن الخلال المعبرة، استقلت بالصفات التي لا غنى عنها، ولا مندوحة، وليس للفضائل نهاية وغاية.

وذهب معظم المنتمين إلى الأصول من جلة الأئمة إلى أن الإمامة لا تنعقد للمفضول مع إمكان العقد للفاضل. ثم تحزب هؤلاء حزيين، وتصدّعوا صدعين: فذهب فريق إلى أن مدرك ذلك القطع، وصار فريق إلى أن المسألة من المظنونـات، لا قواطع الشرع المنقول.

ومسالك الحق المبين، ما أوضحه الآن للمسترشد المستبين.

فأقول: لا خلاف أنه إذا عسر عقد الإمام للفاضل، واقتضت مصلحة المسلمين تقديم المفضول، وذلك لصغور الناس، وميل أولى النجدة واليأس إليه، ولو فرض

تقديم الفاضل لاشرايت الفتن وثارـت المحن، ولم نجد عددًا، وتفرقت الأجناد بددا، وكانت الحاجة تقتضى تقديم المفضول - قدم لا محالة؛ إذ الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة. فإذا كان فى تقديم الفاضل اختباطها وفسادها، وفى تقديم المفضول ارتباطها وسدادها- تعين إثـار ما فى صلاح الخليفة باتفاق أهل الحقيقة. ولا خلاف أنه لو قدم فاضل، واتسقت له الطاعة، ونشأ فى الزمن من هو أفضل منه- فلا يتبع عقد الإمامة للأول بالقطع والرفع.

فإذا وضح ما ذكرته، فأقول:

إن تمهياً لأهل الاختيار تقديم الفاضل من غير مانع مدافع، وتحقيق الاستمكان من ترشيح الأصلح، فيجب القطع- والحالة هذه - بإيجاب تقديم الأصلح. والذى يحقق ذلك أن الإمام إذا تصدى له مسلكان فى مهمم ألم، وخطب أعضل وادلهم، وتحقيق أن أحدهما لو أثره واختاره، لعمت فائدته وعائدته، وعظم وقعه نفعا ودفعًا، ولو سلك المسلك الثانى، لم يكن بعيدًا فى مقتضى الاختيار عن مدارك الرشاد، ولا جازًا إضرارًا- فلا خلاف بين المسلمين أجمعين أنه يتعين تقديم الأنفع. وإذا كان يتحتم ذلك فى الأمور الجزئية على الإمام المطاع على أقصى ما يستطيع، فلأن يجب على أهل الاختيار أن يؤثروا الأكمل والأفضل- أولى؛ فإن مزيد الكفاية، ومزية الهداية والدراية- ليس هين الأثر، قريب الوقع، فلا ارتياب فى إيجاب تحصيل ذلك للمسلمين، إذا سهل مدركه، ولم يتوعر مسلكه.

ولكن قد تقدم أن الإمامة لا تنعقد فى اختيارنا إلا بعقد من يستعقب عقده منعة وشوكة للإمام المعقود له، بحيث لا يبعد من الإمام أن يصادم بها من نابذه، ويقارع من خالفه. وإذا فرض العقد للمفضول على هذا الوجه، ففى الحكم بأن الإمامة غير منعقدة له فتن نائرة، وقد يهلك فيها أمة، ويصرع الأبطال الذين هم نجدة الإسلام، ولا يفى ما كنا نترقبه من مزايا الفوائد، بتقديم الفاضل بما نحاذره الآن من تأخير المفضول، وقد قدمنا أن المصلحة إذا اقتضت تقديم المفضول - قدمناه.

فأل حاصل الكلام إلى أنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل. ولكن إذا اتفق تقديم المفضول واختياره، مع منعة تحصل من مشايعة

أشياع، ومتابعة أتباع- فقد نفذت الإمامة نفوذاً لا يدرأ. وإن جرى العقد من غير منعة فالإمامة للفاضل عندي لا تنعقد على هذا الوجه، فما الظن بالمفضول؟ وهذا مشكل عظيم بيته، وسر جسيم أعلنته.

فإذا وضح القول في إمامة الفاضل والمفضول، **فأنا وراء ذلك أقول:**

قد تقدم في صدر الباب أن الأفضل هو الأصلح. فلو فرضنا مستجمعاً للشرائط بالغاً في الورع الغاية القصوى، وقدرنا آخر أكفأ منه، وأهدى إلى طرق السياسة والرياسة، وإن لم يكن في الورع مثله- فالأكفأ أولى بالتقدم.

ولو كان أحدهما أفقه، والثاني أعرف بتجنيد الجنود، وعقد الألوية، وجر العساكر- فلينظر ذو الرأي إلى حكم الوقت، فإن كانت أكناف خطة الإسلام إلى الاستقامة، والممالك منتفضة عن ذوى العرامة، ولكن ثارت بدع وأهواء، واضطربت مذاهب ومطالب وآراء، والحاجة إلى من يسوس الأمور الدينية أمس- فالأعلم أولى.

وإن تصورت الأمور على الضد مما ذكرنا، ومست الحاجة إلى شهامة وصرامة، ويطاش يحمل الناس على الطاعة- فالأشهم أولى بأن يقدم.



(٧) منع نصب إمامين

إذا تيسر نصب إمام واحد يُطبّق خطة الإسلام نظره، ويشمل الخليفة على تفاوت مراتبها في مشارق الأرض ومغاربها أثره - تعين نصبه، ولم يسغ - والحالة هذه - نصب إمامين. وهذا متفق عليه، لا يلقى فيه خلاف. ولما استتبت البيعة للخليفة رسول الله ﷺ أبى بكر الصديق رضي الله عنه، ثم استمرت الخلافة إلى منقرض زمن الأئمة عليهم السلام أجمعين، فهم على الاضطرار، من غير حاجة إلى نقل أخبار، من مذهب المهاجرين والأنصار، أن مبنى الإمامة على ألا يتصدى لها إلا فرد، ولا يتعرض لها إلا واحد في الدهر، ومن لم يحط بدرك ذلك من شيم العقادين والذين عُقِدَ لهم - فهو بعيد الفهم، مستميت الفكر.

وقد تقرر من دين الأمة قاطبة أن الغرض من الإمامة جمع الآراء المشتتة، وارتباط الأهواء المتفاوتة. وليس بالخافي على ذوى البصائر أن الدول إنما تضطرب بتحزب الأمراء، وتفرق الآراء، وتجادب الأهواء. ونظام الملك، وقوام الأمر بالإذعان والإقرار لذي رأى ثبت لا يستبد ولا ينفرد، بل يستضيء بعقول العقلاء، ويستبين برأى طوائف الحكماء والعلماء، ويستثمر لباب الألباب، فيحصل من انفراده الفائدة العظمى في قطع الاختلاف، ويتحقق باستضاءه استثمار عقول العقلاء.

فالغرض الأظهر إذاً من الإمامة لا يثبت إلا بانفراد الإمام، وهذا مغن بوضوحه عن الإطناب والإسهاب، مستنفذ إلى الإطباق والاتفاق؛ إذ داعية التقاطع والتدابير والشقاق ربط الأمور بنظر ناظرين، وتعليق التقدم بأميرين. وإنا نستمر أكناف الممالك برجوع أمراء الأطراف إلى رأى واحد ضابط، ونظر متحد رابط. وإذا لم يكن لهم موئل عنه يصدرن، ومطمح إليه يشرفن - تنافسوا وتناولوا، وتغالبا وتصاروا.

والذى تباينت فيه المذاهب أن الحالة إذا كانت، بحيث لا ينسبط رأى إمام واحد

على الممالك، وذلك يتصور بأسباب لا تغمض، منه اتساع الخطة وانسحاب الإسلام على أقطار متباينة، وجزائر في لجج متقاذفة، وينقطع بسبب ذلك نظر الإمام عن الذين وراءه من المسلمين - فإذا اتفق ما ذكرناه، فقد صار صائرون عند ذلك إلى تجويز نصب إمام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الإمام، ويعزى هذا المذهب إلى شيخنا أبي الحسن، والأستاذ ^(١) أبي إسحق الإسفراييني رحمته وغيرهما، وابتغى هؤلاء مصلحة الخلق، وقالوا: إذا كان الغرض من الإمامة استصلاح العامة، وتمهيد الأمور، وسد الثغور، فإذا تيسر نصب إمام واحد نافذ الأمر، فهو أصلح لا محالة في مقتضى السياسة، وإن عسر ذلك، فلا سبيل إلى ترك الذين لا يبلغهم نظر الإمام مهملين لا يجمعهم وازع، ولا يردعهم رادع. فالوجه أن ينصبوا في ناحيتهم وزراً يلوذون به؛ إذ لو بقوا سدى، لتهافتوا على ورطات الردى، وهذا ظاهر لا يمكن دفعه.

وأنا أقول فيه - مستعيناً بالله تعالى - : إن سبق عقد الإمامة لصالح لها، وكنا نراه عند العقد مستقلاً بالنظر في جميع الأقطار، ثم ظهر ما يمنع من انبثاث نظره، أو طراً، فلا وجه لترك الذين لا يبلغهم أمر الإمام مهملين، ولكنهم ينصبون أميراً يرجعون إلى رأيه، ويصدرون عن أمره، ولا يكون ذلك المنسوب إماماً، ولو زالت الموانع، واستمكن الإمام من النظر لهم، أذعن الأمر والرعايا للإمام، وألقوا إليه السلم، والإمام يمهّد عذرهم، ويسوس أمرهم، فإن رأى تقرير من نصبوه - فعمل، وإن رأى تغيير الأمر، فرأيه المتبوع، وإليه الرجوع.

وإن لم يتقدم نصب إمام، كما تقدم تصويره، ولكن خلا الدهر عن إمام في زمن فترة، وانفصل شطر من الخطة عن شطر، وعز نصب إمام واحد، يشمل رأيه البلد والعباد - فنصب أمير في أحد الشطرين للضرورة في هذه الصورة، ونُصِبَ في القطر الآخر منصوب، ولم يقع العقد الواحد على حكم العموم؛ إذ كان لا يتأتى ذلك - فالحق المتبع في ذلك أن واحداً منهما ليس إماماً؛ إذ الإمام هو الواحد الذي به ارتباط المسلمين أجمعين.

(١) يلقبه إمام الحرمين بالأمستاد مطلقاً، وهو إبراهيم بن محمد، أحد أعلام الفقه الشافعي والأصول. ت:

ولست أنكر تجويز نصبهما على حسب الحاجة، ونفوذ أمرهما على موجب الشرع، ولكنه زمان خال عن الإمام، وسيأتي في خلو الزمان عن الإمام أكمل شرح وتفصيل، فهو أحد غرضي الكتاب اللذين عليهما التعويل.

فإن اتفق نصب إمام، فحق على الأمرين أن يستسليا له.



(٨) ما يناط بالأئمة والولاة من أحكام الإسلام

مقدمات الباب^(١)

ليعلم طالب الحق وباغى الصدق أن مطلوب الشرائع من الخلائق - على تفتن الملل والطرائق - الاستمساك بالدين والتقوى، والاعتصام بما يقرهم إلى الله زلفى، والتشمير لابتغاء ما يرضى الله - تقديس وتعالى -، والندب إلى الانكفاف عن دواعي الهوى، ولكن الله تعالى فطر الجبال على الشهوات، وناط بقاء المكلفين ببلغة سداد، فتعلقت التكاليف من هذه الجملة بالمحافظة على تمهيد المطالب والمكاسب، وتميز الحلال عن الحرام، فجرت الدنيا من الدين مجرى القوام، والنظام من الذرائع إلى تحصيل مقاصد الشرائع.

ومن العبارات الرائقة الفائقة المرضية في الإعراب عن المقاصد الكلية في القضايا الشرعية - أن مضمونها دعاء إلى مكارم الأخلاق ندباً واستحباباً، وحثاً وإيجاباً، والزجر عن الفواحش وما يخالف المعالي، تحريماً وحظراً، وإباحة تغنى عن الفواحش، كإباحة النكاح المغنى عن السفاح.

ثم لما جبلت النفوس على حب العاجل، والتعلق في تحصيل الدنيا بالوسائل والوسائل، والاستهانة بالمهالك والغوائل، والتهالك على جمع الخطام من غير تماسك وتمالك، وهذا يجر التنافس والازدحام، والنزاع والخصام، فاقتضى الشرع فيصلاً بين الحلال والحرام، وإنصافاً وانتصافاً بين طبقات الأنام.

ثم لم ينحجز معظم الناس عن الهوى بالوعد والوعيد، والترغيب والتهذيب، فقيض الله السلاطين وأولى الأمر وازعين؛ ليوفروا الحقوق على مستحقيها، ويكفوا

(١) هذا الباب نحورع الكتاب كله. ومع براعة الإمام في التقسيم والضبط والتفريع والربط، إلا أن عدم وضع عناوين الفصول جعل الباب مضطرباً غير واضح المعالم. ومن هنا جاز لنا أن نضع له العناوين التي تيسر الرجوع إليه والوصول إلى مغزاه ومرماه. وإذ نفعل ذلك نتبع طريقة الإمام ومنهجه، ولنلتزم التقسيم والتفصيل الذي يشير إليه.

المعتدين، ويشيّدوا مباني الرشاد، ويحسموا معاني الفساد، فتتظم أمور الدنيا، ويستمد منها الدين الذي إليه المنتهى.

وما ابتعث الله نبيًا في الأمم السالفة حتى أيده وعصّده بسلطان ذي عدة ونجدة، ومن الرسل عليهم السلام من اجتمعت له النبوة والأيد والقوة؛ كداود وموسى وسليمان - صلوات الله عليهم أجمعين -.

ولما اختتم الله الرسالة في هذا العالم بسيد ولد آدم أيده بالحجة البيضاء والمحجة الغراء، وشد بالسيف أزره، وضمن إظهاره ونصره، وجعله إمام الدين والدنيا، وملاذ الخلق في الآخرة والأولى، ثم أكمل الله الدين، واختتم الوحي، وخلفه أبو بكر الصديق ليدعو إلى الله، ويقرر مصالح الدنيا ومراشدها.

وغرضنا من تقديم هذه المقدمة توطئة طرق الإفهام إلى ما يتعلق من الأحكام بالإمام.

فالقول الكلي: أن الغرض استيفاء قواعد الإسلام طوعًا أو كرهًا، والمقصد الدين، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا، كانت هذه القضية مرعية، ثم المتعلق بالأئمة الأمور الكلية.

ونحن الآن - بعد هذا الترتيب - نذكر نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين، ثم نذكر نظره في الدنيا، وبنجاز القسمين يحصل الغرض الأقصى مما يتعلق بالأئمة والورى.

نظر الإمام في الأمور المتعلقة بالدين

فأما نظره في الدين، فيتنقسم إلى النظر في أصل الدين، وإلى النظر في فروعِهِ.

واجب الإمام نحو أصل الدين

فأما القول في أصل الدين فيتنقسم إلى: حفظ الدين بأقصى الوسع على المؤمنين، ودفع شبهات الزائعين.

وإلى دعاء الكافرين، إلى التزام الحق الميين.

*** فلتقع البداية الآن بتقرير سبيل الإيقان على أهل الإيمان، فنقول والله المستعان:**

إن صفا الدين عن الكدر والأفداء، وانتفض عن شوائب البدع والأهواء- كان حقاً على الإمام أن يرعاهم بنفسه ورقبائه، فيرقبهم بذاته وأمنائه بالآذان الواعية، ويصونهم عن تراحم الأهواء؛ فإن منع المبادئ أهون من قطع التهادى.

فإن قيل: بم يزعم من يزيغ عن المنهج المستقيم والدين القويم؟

قلنا: إن كان ما انتحلته ذلك الزائع النابغ ردة استتابه. فإن أبى وأصر، تقدم بضرب رقبته. والقول في المرتد وحكمه يحويه كتاب من كتب الفقه، فمن أراد الاحتواء على التفاصيل، فليطلبه من فن الفقه.

وإن تاب واتهمه الإمام بالالتقاء مع الانطواء على نقیض ما أظهره من التوبة، فسيأتى ذلك عند القول في فروع الدين.

وإن كان ما صار إليه الناجم بدعة لا تبلغ مبلغ الردة فيتحتّم على الإمام المبالغة في منعه ودفعه، فإن تركه على بدعته واستمراره في دعوته يخبط العقائد، ويثير الفتن، ثم إذا رسخت البدع في الصدور، أفضت إلى حل عصام الإسلام.

فإن قيل: إذا لم تكن البدعة ردة، وأصر عليها متحلها، فبماذا يدفع الإمام غائلته؟

قلنا: سنعقد باباً في تقاسيم العقوبات ومراتبها، ونعزى كل عقوبة إلى مقتضيها وموجبها، وفيه تبين المسئول عنه - إن شاء الله ﷻ - .

فإن قيل: فصلوا ما يقتضى التكفير، وما يوجب التبديع والتضليل.

قلنا: هذا طمع في غير مطمع، فإن هذا بعيد المدرك متوعر المسلك، يستمد من تيار بحار علوم التوحيد، ومن لم يحط بنهايات الحقائق، لم يتحصل في التكفير على وثائق، ولو أوغلت في جميع ما يتعلق به أطراف الكلام في هذا الكتاب؛ لبلغ مجلدات،

ثم لا يبلغ منتهى الغايات. فالوجه البسط في مقصود هذا الكتاب المجموع، وإيثار القبض فيما ليس من موضوعه، وإحالة الاستقصاء في كل شيء على محله وفنه.

فهذا كله إذا أخذت البدع تبدو، أو أمكن قطعها. فأما إذا شاعت الأهواء وذاعت، وتفاقم الأمر، واستمرت المذاهب الزائغة، واشتدت المطالب الباطلة - فإن استمكن الإمام من منعهم لم يأل في منعهم جهداً، واعتقد ذلك، فإن الدين أخرى بالرعاية، وأجدر بالوقاية.

فإن لم يتمكن من دفعهم إلا بقتال، فسنذكر ذلك مستقصى في الباب المشتمل على تقاسيم العقوبات، وضروب السياسات - إن شاء الله ﷻ -.

وإذا كان الإمام يجبر عساكر الإسلام إلى البغاة، ومانعي الزكاة، وأثر امتناعهم عن الطاعة والخروج عن ربة الجماعة آيل إلى فرع الدين، فما يؤول إلى أصل الدين أولى باعتناء إمام المسلمين.

وإن تفاقم الأمر وفات استدراكه الإطاعة، وعسرت مقاومة ومصادمة ذوى البدع والأهواء، وغلب على الظن أن مسالمتهم ومتاركتهم وتقريرهم على مذاهبهم - وجه الرأي، ولو جاهرهم لتألبوا، وناذبوا الإمام، وسلوا أيديهم عن الطاعة، ولخرج تدارك الأمور عن الطوق والاستطاعة، وقد يتداعى الأمر إلى تعطيل الثغور في الديار، واستجراء الكفار - فإن كان كذلك، لم يظهر ما يخرق حجاب الهيبة، ويجر متنهاه عسراً وخيبة. لكن إن أعمد عنهم صوارمه، لم يكف عنهم صرائمه^(١) وعزائمه، وتربص بهم الدوائر، واضطرهم بالرأى الثاقب إلى أضيق المصائر، وأتاهم من حيث لا يحتسبون، وحرص أن يستأصل رؤساءهم، ويبحث كبراءهم، ويقطع بلطف الرأى عُدَدَهم، ويبدد في الأقطار المتباينة عُدَدَهم، ويحسم عنهم على حسب الإمكان مَدَدَهم. فإذا هت قوتهم، صال عليهم صولة تكفى شرهم، وسطا عليهم سطوة تححق ضرهم.

وإن انتهى الأمر إلى خروجهم عن الطاعة، فنذكر ذلك متصلاً بباب السياسات، عند تفصيلنا صنوف القتال، وعلى الله الاتكال.

(١) الصرائم: جمع صريمة، وهى إحكام الأمر والعزيمة فيه.

ولا يخفى على ذى بصيرة أن ما أطلنا القول فيه هو الخد عن مسلك الحق في قواعد العقائد. فأما اختلاف العلماء في فروع الشريعة، ومسالك التحري والاجتهاد - فعليه درج السلف الصالحون، وانقرض صاحب رسول الله ﷺ الأكرمون، واختلافهم سبب المباحثة عن أدلة الشريعة، فلا ينبغي أن يتعرض الإمام لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام، بل يُقرّر كل إمام ومتبعيه على مذهبهم، ولا يصدّهم عن مسلكهم ومطلبهم.

فإن قيل: فما الحق الذي يحمل الإمام الخلق عليه في الاعتقاد إذا تمكّن منه؟

قلنا: هذا لا يحوى الغرض منه أسطر وأوراق، وفيه تنافس المتنافسون، وكل فئة تزعم أنها الناجية ومن عداها هالكون.

والذى أذكره الآن لا تقاً بمقصود هذا الكتاب أن الذى يحرص الإمام عليه - جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين، قبل أن تنبغ الأهواء، وتزيغ الآراء. وكانوا **ههنا** ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمق فى المشكلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرون صرف العناية إلى الاستحاثات على البر والتقوى، وكف الأذى. وقد كانوا أذكى الخلائق أذهاناً، وأرجحهم بياناً، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغوايات، وسبب الضلالات، فكانوا يحاذرون.

فإن أمكن حمل العوام على ذلك، فهو الأسلم. ولما قال رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتى ثلاثاً وسبعين فرقة، الناجى منها واحدة»^(١) فاستوصفه الحاضرون بالفرقة الناجية، فقال: «هم الذين كانوا على ما أنا عليه وأصحابى». ونحن - على قطع واضطرار من عقولنا - نعلم أنهم ما كانوا يرون الخوض فى الدقائق، ومضايق الحقائق، ولا كانوا يدعون إلى التسبب إليها، بل كانوا يشتدون على من يفتح الخوض فيها.

فليجعل الإمام ما وصفناه الآن أكبر همه، فهو محسمة الفتن، ومدعاة إلى استداد العوام على ممر الزمن. فإن انبثت فى البرية غوائل البدع، واحتوت على الشبهات أحناء

(١) حديث صحيح رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبى هريرة **ههنا**، ورواه الحاكم من عدة طرق. وقال الزين العراقى: فى أسانيده جيد. وعده السيوطى من المتواتر. انظر فيض القدير: ٢٠ / ٢.

الصدور، ونشر دعاة الضلالات أعلام الشرور، ولو تركوا وقد أخذت منهم الشبهات مأخذها؛ لضلوا وارتكسوا- فالوجه، والحالة هذه، أن يثبت فيهم دعاة الحق؛ حتى يسعوا في إزاحة الشبهات بالحجج والبيّنات، ويتناهاوا في إيضاح الدلالات، وارتداد أوقع العبارات، فيجتمع انحسام كلام الزائغين، وظهور دعوة المتوحدين، وإيضاح مسالك الحق المبين.

وهذه التفاصيل من أحق ما يتعين على الإمام الاعتناء به. وقد يختلف نظره في البلاد على حسب تباين أحوال العباد؛ فيرى في بعضها الحمل على مذاهب السابقين، وفي بعضها حمل دعاة الحق على إبداء مسالك الصدق. وهذا معاص^(١)؛ يهلك فيه الأنام بركة الإمام. وقد اتفق للمأمون- وكان من أمجد الخلفاء وأقصدهم- خطة ظهرت هفوته فيها، وعسر على من بعده تلافيها؛ فإنه رأى تقرير كل ذي مذهب على رأيه، فنبغ النابغون، وزاغ الزائغون وتفاقم الأمر، وانتهى زُلُّه وخطله، إلى أن سرغ للمعطلة أن يظهر آراءهم، ورتب مترجمين ليردوا كتب الأوائل إلى لسان العرب، وهلم جَرّاً، إلى أحوال يقصر الوصف عن أدناها^(٢).

فالذي تحصل مما سلف بعد الإطناب، أن التعرض لحسم البدع من أهم ما يجب على الإمام الاعتناء به.

* والقسم الثاني في أصل الدين: السعي في دعاء الكافرين إليه، فأقول:

قد أيد الله - عزت قدرته - الدين بالبراهين الواضحة، وحفه بالقوة والشوكة والنجدة، والإمام القوام على أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج الحجاج في أحسن الجدل، فإن نجح، وإلا ترقى إلى أعمال الأبطال المصطليين بنار القتال، فللدعاء إلى دين الحق مسلكان:

أحدهما: الحجة وإيضاح المحجة.

والثاني: الاقتهارُ بغرار^(٣) السيوف.

(١) معاص: من عاص الأمر، إذا التوى وخفى وجهه.

(٢) الغرار: حد السيوف ونحوه. «المعجم الوسيط».

(٣) معروف أن أسوأ ما جرته هذه السياسة من المأمون - هو شيوع الفتنة المعروفة بمحنة القول بخلق القرآن، وقد استمرت بعد المأمون طوال عهد المعتصم.

والمسلـك الثاني مرتب على الأول. فإن بلغ الإمام تشوُّف طوائف من الكفار إلى قبول الحق، لو وجدوا مرشداً- أشخص إليهم من يستقل بهذا الأمر من علماء المسلمين، وينبغي أن يتخير لذلك فطناً ليماً بارعاً، متهدياً أدبياً، يطاوعه فيما يحال لسانه، ذا عبارة رشيقة، مشعرة بالحقيقة، وألفاظ راقية مترقية عن الركافة، وينبغي أن يكون متهدياً إلى التدرج إلى مسالك الدعوة جدلاً محجاً، عطوفاً رحيماً.

فإن لم تنجح الدعوة: تطرق إلى استفتاح مسالك النجاح، بذوى النجدة والسلاح، وهذا يتصل الآن بذكر الجهاد. وسيأتى ذلك على قدر مقصود الكتاب فى أثناء الأبواب - إن شاء الله ﷻ -.

فهذا منتهى الغرض فى النظر الكلى فى أصول الدين.

نظر الإمام فى فروع الدين

فأما القول فى ذكر تفاصيل نظر الإمام فى فروع الدين - فهذا مما يتسع فيه الكلام، ونحن - بعون الله تعالى - لا نقصر فى التقريب وتحسين الترتيب.

فأقول: قد يتندر إلى ظن المنتهى إلى هذا الموضع أنى أريد بما أفتحه تفصيل تصرفات الإمام فى فروع الشريعة، وليس الأمر كذلك؛ فإن الغرض الآن بيان ما يتعلق بالعبادات البدنية؛ ليتلو القول فيها ما سبق تقريره فى أصل الدين، ويتنظم أصل الدين بفرعه. وذكر ما يتعلق بالأئمة فى المعاملات والتصرفات المالية - سيأتى فى القسم الثانى المشتمل على ذكر نظر الإمام فى أحكام الدنيا.

فنعود إلى المقصود الناجز، ونقول:

العبادات البدنية التى تعبد الله بها المكلفين، لا تعلق صحتها بنظر الإمام، وإذا أقامها المتعبدون على شرائطها وأركانها فى أوقاتها وأوانها - صحت ووقعت موقع الاعتداد، وقد زل من شرط فى انعقاد الجمعة تعلقها بإذن الإمام. واستقصاء القول فى ذلك مطلوب من علم الشريعة.

فإن قيل: ما وجه ارتباط العبادات بنظر الإمام؟

قلنا: ما كان منها شعاراً ظاهراً في الإسلام - تعلق به نظر الإمام.

وذلك ينقسم إلى:

- * ما يرتبط باجتماع عدد كبير وجمع غفير، كالجمع والأعياد ومجامع الحجيج.
 - * ما لا يتعلق باجتماع، كالأذان وعقد الجماعات فيما عدا الجمعة من الصلوات.
- فأما ما يتعلق بشهود جمع كبير، فلا ينبغي للإمام أن يغفل عنه، فإن الناس إذا كثروا - خيف في مزدحم القوم أمور محذورة.

فإذا كان منهم ذو نجدة وبأس، يكف عادية، إن هم بها معتدون - كان الجمع محروساً، ودرأت هيئة الوالي ظنوناً وحدوساً. ولذلك أمر رسول الله ﷺ بعد فتح مكة أبا بكر رضي الله عنه على الحجيج، ثم استمرت تلك السنة في كل سنة، فلم يخل حج عن إمام، أو مستتاب من جهة إمام، ولذلك صدر الخلفاء مياسير الأمراء، وذوى الألوية بإقامة الجمع؛ فإنها تجمع الجماعات، وهى - إن تُصن - عرضة الفتن والآفات.

فهذا وجه نظر الإمام في الشعار الذى يجمع جمعاً كثيراً.

وأما الشعار الظاهر الذى لا يجمع جماعات، فهو كالأذان وإقامة الجماعات في سائر الصلوات. فإن عطل أهل ناحية الأذان والجماعات، تعرض لهم الإمام، وحمله على إقامة الشعار، فإن أبوا: ففى العلماء من يسوِّغ للسلطان أن يحملهم عليه بالسيف، ومنهم من لم يجوز ذلك. والمسألة مجتهد فيها، وتفصيلها موكل إلى الفقهاء.

فأما ما لم يكن شعاراً ظاهراً من العبادات البدنية، فلا يظهر تطرق الإمام إليه إلا أن ترفع إليه واقعة؛ فيرى فيها رأيه.

مثل أن يُنهى إليه أن شخصاً ترك صلاة متعمداً من غير عذر وامتنع عن قضائها. فقد يرى قتله على رأى الشافعى رضي الله عنه، أو حبسه وتعذيبه على رأى آخرين.

فهذا مجموع القول فيما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفروعه.

نظر الإمام فى الأمور المتعلقة بالدنيا

فأما ما يتعلق بالأئمة من أحكام الدنيا فنقدم فيه أولاً ترتيباً ضابطاً يطلع على غرض كلِّ، ويفيد الناظر العلمَ بانحصار القضايا المتعلقة بالأئمة، ثم نخوض فى إيضاح الأقسام على حسب ما يقتضيه هذا الكتاب، فنقول:

على الإمام بذل كُنه الاجتهاد فى ابتغاء الازدياد فى خطة الإسلام. والسييل إليه الجهاد ومنايذة أهل الكفر والعناد، وعليه القيام بحفظ الخطة. فالتقسيم الأولي الكلي طلب ما لم يحصل، وحفظ ما حصل.

والقول فى حفظ ما حصل ينقسم إلى حفظه عن الكفار، وإلى حفظ أهله عن التوائب والتغالب، والتقاطع والتدابير.

فأما حفظ الخطة عن الكفار، فهو بسد الثغور، وإقامة الرجال على المراسد. على ما سيأتى الشرح عليه.

وأما حفظ مَن تحويه الخطة فينقسم إلى: ما يتعلق بمراتب الكليات، وإلى ما يتعلق بالجزئيات.

فأما ما يتعلق بأمر كلي، فهو نقض بلاد الإسلام عن المتلصصين والمترصدين للرفاق. فيجب على الإمام صرف الاهتمام إلى ذلك؛ حتى تتمهد السبل للسابلة.

وأما ما يرتبط بالجزئيات، فتحصره ثلاثة أقسام:

أحدها: فصل الخصومات النائرة، وهذا يناط بالقضاة.

والقسم الثانى: يكون بإقامة السياسات والعقوبات الزاجرة من ارتكاب الفواحش والموبقات.

والقسم الثالث: القيام على المشرفين على الضياع بأسباب الصون والحفظ والإبقاء والإنقاذ، وهذا يتنوع نوعين:

أحدهما: بالولاية على من لا ولى له من الأطفال والمجانين فى أنفسهم وأموالهم.

والثاني: في سد حاجات المحاويع.

فهذه جوامع ما يرعى به الإمام من في الخطّة.

والأموال التي تمتد يد الإمام إليها قسماً:

أحدهما: ما تتعين مصارفه، كالزكوات.

والثاني: ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة، بل يضاف إلى عامة المصالح، وهي أموال الفئى والغنمة.

فهذه مأخذ الأموال التي يقتضيها الإمام ويصرفها إلى مصارفها.

وقد نجز التقسيم المحتوى الضابط على ما يناط بالأئمة من مصالح الدنيا، وقد تقدم استقصاء القول فيما يتعلق به من أمور الدين.

والآن نرجع إلى تفصيل هذه الأقسام على ما يليق بمقصود هذا الكتاب، وإن تعلقت أطراف الكلام بأحكام فقهية، أحلناها على كتب الفقه.

طلب ما لم يحصل

فأما الجهاد فيتعلق به أمر كل، وقد يغفل المتجرد للفقه عنه، **فأقول:**

ابتعث الله محمداً رسول الله ﷺ إلى الثقلين، وحتم على المستقلين بأعباء شريعته دعوتين:

إحدهما: الدعوة المقرونة بالأدلة والبراهين، والمقصد منها إزالة الشبهات، وإيضاح البينات في الدعاء إلى الحق بأوضح الدلالات.

والأخرى: الدعوة القهرية المؤيدة بالسيف المسلول على المارقين الذي أبوا واستكبروا بعد وضوح الحق المبين.

فأما البراهين، فقد ظهرت ولاحت ومهدت، والكفار بعد شيوعها في رتب المعاندين، فيجب وضع السيف فيهم؛ حتى لا يبقى عليها إلا مسلم أو مسلم.

وقد قال طوائف من الفقهاء: الجهاد من فروض الكفايات، فإذا قام به من

فيه كفاية، سقط الفرض عن الباقي، وإن تعطل الجهاد حرج الكافة. على تفاصيل معروفة في مسالك الفقه.

ثم قالوا: يجب أن يتنهض إلى كل صوب من أصواب بلاد الكفار في الأقطار، عند الاقتدار عسكر جرار في السنة مرة واحدة، وزعموا أن الفرض يسقط بذلك.

وهذا عندى ذهول عن التحصيل، فيجب إدامة الدعوة القهرية فيهم على حسب الإمكان، ولا يتخصص ذلك بأمد معلوم في الزمان.

ولو استشعر من رجال المسلمين ضعفًا، ورأى أن يهادن الكفار عشر سنين - ساغ ذلك؛ فالمتبع في ذلك الإمكان، لا الزمان.

ولكن كلام الفقهاء محمول على الأمر الوسط القصد في غالب العرف؛ فإن جنود الإسلام إذا لم يلحقها وهن، ولم يتجاوز عددهم وعددهم المعروف في مستمر العرف، فكابدوا من الشقاء ووعناء الأسفار، ومصادمة أبطال الكفار ما كابدوا، وفشا فيهم الجراح، وهزلت دوابهم - فالغالب أنهم لا يقوون على افتتاح غزوة أخرى، ما لم يتودعوا سنة، فجرى ما ذكره على حكم الغالب.

فأما إذا كثر عدد جند الإسلام، واستمكن الإمام من تجهيز جيش بعد انصراف جيش، فليعمل ذلك جادًا مجتهدًا، ثم لا يؤثر لذوى البأس والنجدة من المسلمين الاستئثار والانفراد والاستبداد بالأنفس في الجهاد، بل ينبغى أن يصدروا عن رأى صاحب الأمر.

ومما يجب الإحاطة به أن معظم فروض الكفاية مما لا يتخصص بإقامتها الأئمة، بل يجب على كافة أهل الإمكان ألا يغفلوا عنه؛ كتجهيز الموتى، والصلاة عليهم.

وأما الجهاد فموكول إلى الإمام، ثم يتعين عليه إدامة النظر فيه، فيصير أمر الجهاد في حقه بمثابة فرائض الأعيان؛ والسبب فيه أنه تطرق أمور المسلمين، وصار مع اتحاد شخصه كأنه المسلمون بأجمعهم. فمن حيث انتاط جر الجنود بالإمام، وهو نائب عن كافة أهل الإسلام - صار قيامه بها على أقصى الإمكان به؛ كصلاته المفروضة التي يقيمها.

وأما سائر فروض الكفايات، فإنها متوزعة على العباد في البلاد، ولا اختصاص لها بالإمام. نعم؛ إن ارتفع إلى مجلس الإمام أن قومًا في قطر من أقطار الإسلام يعطلون فرضًا من فروض الكفايات - زجرهم وحملهم على القيام به. فهذا منتهى ما أردناه في الجهاد.

ثم القول في كيفية القتال والغنائم والأسرى يستقصى في كتاب السير من كتب الفقه.

حفظ ما حصل

وأما اعتناء الإمام بسد الثغور، فهو من أهم الأمور، وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع، ويستدخر لها بذخائر الأطعمة، ومستنقعات المياه، واحتفار الخنادق، وإعداد الأسلحة والعتاد، وآلات الصدد والدفع، ويرتب في كل ثغر من الرجال ما يليق به. ولا ينبغي أن يكثرُوا فيجوعُوا، أو يقلُوا فيضيعُوا. والمعتبر في كل ثغر أن يكون بحيث لو أتاه جيش، لاستقل أهله بالدفاع إلى أن يبلغ خبرهم الإمام، أو من يليه من أمراء الإسلام.

وأما نفص أهل العرامة من خطة الإسلام، ففيه انتظام الأحكام. فإذا اضطربت الطرق، وظهرت دواعي الفساد - ترتب عليه غلاء الأسعار وخراب الديار، فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها. فلينهض الإمام لهذا المهم، وليوكل بذلك الذين يخفون، ولا يركنون إلى الدعة والسكون، ويتسارعون إلى لقاء الأشرار. فليس للناجين من المتلصصين مثل أن يبادروا قبل أن يتجمعوا ويستقر قدمهم. ثم يندب لكل صقع من ذوى البأس من يستقل بكفاية هذا المهم.

وإذا تمهدت الممالك، وتوطدت المسالك انتشر الناس في حوائجهم، ودرجوا في مدارجهم، وتقاذفت أخبار الديار مع تقاصي المزار إلى الإمام، وصارت خطة الإسلام كأنها بمرأى منه ومسمع، واتسق أمر الدين والدنيا.

ومما أحلناه على هذا الفصل مما تقدم: القول في أهل البدع إذا كثروا، فيدعوهم

الإمام إلى الحق. فإن أبوا زجرهم ونهاهم من إظهار البدع. فإن أصروا، سطا بهم عند امتناعهم عن الطاعة، وقاتلهم مقاتلة البغاة. وهذا يطرد في كل جمع يعتزون إلى أهل الإسلام، إذا سلوا أيديهم عن ربة الطاعة.

وإن ضمنوا للإمام ألا يظهرُوا البدع، وعلم الإمام أنهم سيثبون الدعوة سرًا، وإن لم يتظاهروا بها جهريًا- فيحرص الإمام أن يظهر منه على خافية، بعد تقديم الإنذار إليهم، ثم يتناهى في تعزيز من كان كذلك. فإن أبدوا صفحة الخلاف، نصب عليهم القتال إذا امتنعوا، وإن علم أنهم لكثرتهم، وعظم شوكتهم لا يطاقون- فالقول فيهم كالقول في الباغي إذا استفحل شأنه، فالوجه أن يُدارى ويستعدَّ جُهدَه.

فهذا بيان القول في مقاتلته فرق المسلمين. وتمة الكلام فيه أن اجتهاد الإمام إذا أدى إلى حكم في مسألة مظنونة، ودعا إلى موجب اجتهاده قومًا، فيتحتّم عليه متابعة الإمام. فإن أبوا قاتلهم الإمام، كما قاتل الصديق عليه السلام مانعي الزكوات، في القصة المعروفة. ثم قتاله إياهم لا يعتمد ظنًا؛ فإنه لا يسوغ تعريض المسلمين للقتل من الفئتين على ظن وحدث، بل يجب اتباع الإمام قطعًا فيما يراه من المجتهدات، فيرتب القتال على أمر مقطوع به، وهو تحريم مخالفة الإمام في الأمر الذي دعا إليه، وإن كان أصله مظنونًا، ولو لم يتعين اتباع الإمام في مسائل التحرى لما تأتى فصل الخصومات في المجتهدات، ولا ستمسك كل خصم بمذهبه ومطلبه، وبقي الخصمان في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع. ومعظم حكومات العباد في موارد الاجتهاد.

قد نجز مقدار غرضنا من نصب القتال على المارقين المنافيين على الإمام. فأما العقوبات التي يقيمها على آحاد الناس فهي منقسمة إلى الحدود والتعزيرات.

فأما الحدود فاستقصاء القول في تفاصيل المذاهب في كفياتها وسبيل إثباتها- مذكورة في كتب الفقه، وهى بجملتها مفوضة إلى الأئمة، والذين يتولون الأمور من جهتهم.

وأما التعزيرات، فهي أيضًا مفصلة في كتب الفقه وأبواب متعلقات بموجبات لها وأسباب. فمنها: ما يكون حقًا للآدمي يسقط بإسقاطه، ويستوفى بطلبه، ومنها: ما يثبت حقًا لله تعالى لارتباطه بسبب، هو حق الله تعالى. ثم رأى الشافعي رحمته أن التعزيرات لا تتحتم تحتم الحدود؛ فإن الحدود إذا ثبتت، فلا خيرة في درئها، ولا تردد في إقامتها، والتعزيرات مفوضة إلى رأى الإمام. فإن رأى التجاوز والصفح تكرمًا - فعل، ولا معترض عليه فيما عمل.

والذى ذكرناه ليس تخيرًا مستندًا إلى التمنى، ولكن الإمام يرى ما هو الأولى والأليق والأحرى، فرب عفو هو أوزع لكريم من تعزير، وقد يرى ما صدر عنه عثرة هي بالإقالة حرية، ولو يؤاخذ الإمام الناس بهفواتهم، لم يزل دائبًا في عقوباتهم.

ثم التعزيرات لا تبلغ الحدود على ما فصله الفقهاء. وما يتعين الاعتناء به الآن، وهو مقصود الفصل، أن أبناء الزمان ذهبوا إلى أن مناصب السلطنة والولاية لا تستد إلا على رأى مالك رحمته، وكان يرى الازدياد على مبالغ الحدود في التعزيرات، ويسوغ للوالى أن يقتل في التعزير. ونقل النقلة عنه أنه قال: للإمام أن يقتل ثلث الأمة في استصلاح ثلثيها.

وذهب بعض الجهلة عن غرة وغباوة أن ما جرى في صدر الإسلام من التخفيفات - كان سببها أنهم كانوا على قرب عهد بصفوة الإسلام، وكان يكفى في ردعهم التنبيه اليسير والمقدار القريب من التعزير. وأما الآن، فقد قست القلوب، وبعدت العهود، وصار متشبهت عامة الخلق الرغبات والرهبات، فلو وقع الاقتصار على ما كان من العقوبات، لما استمرت السياسات.

وهذا الفن قد يستهين به الأغبياء، وهو على الحقيقة تسبب إلى مضادة ما ابتعث به سيد الأنبياء.

وعلى الجملة من ظن أن الشريعة تتلقى من استصلاح العقلاء ومقتضى رأى الحكماء - فقد رد الشريعة، واتخذ كلامه هذا إلى رد الشرائع ذريعة.

ولو جاز ذلك؛ لساغ رجم من ليس محصناً إذا زنا في زمننا هذا لما خيله هذا القائل، ولجاز القتل بالتهم إذا ظهرت في الأمور الخطيرة.

وهذه الفنون في رجم الظنون، ولو تسلطت على قواعد الدين - لاأخذ كل من يرجع إلى مسكة من عقل فكره شرعاً، فتستهض هواجس النفوس حالة محل الوحي إلى الرسل، ثم يختلف ذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة، فلا يبقى للشرع مستقر وثبات.

هيهات هيهات. ثقل الاتباع على بعض بنى الدهر، فرام أن يجعل عقله المعقول عن مدارك الرشاد في دين الله أساساً.

فإذا، لا مزيد على ما ذكرناه في مبالغ التعزير.

فإذا قيل: أليس روى أن حد الشرب كان أربعين جلدة في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم رأى عمر رضي الله عنه لما تتابع الناس في شرب الخمر، واستقلوا ذلك القدر من الجلد، أن يجلد الشارب ثمانين، وساعده على بن أبي طالب كرم الله وجهه؟

قلنا: هذا قول من يأخذ العلم من بعد! ليعلم هذا السائل أن عقوبة الشارب لم تثبت مقدرة محدودة في زمن رسول الله رسول الله ﷺ، بل روى أنه رفع إلى مجلسه شارب بعد تحريم الخمر، فأمر الحاضرين بأن يضربوه بالنعال، وأطراف الثياب، ويكتوه، ويحثوا التراب عليه.

ثم رأى أبو بكر الجلد، فكان يجلد أربعين، مجتهداً غير بانٍ على توقيف وتقدير في الحد، ثم رأى عمر ما رأى.

وإذ قضيت من هذا الفصل وطري، **فأقول بعده:**

لست أرى للسلطان اتساعاً في التعزير إلا في إطالة الحبس.

وقد منع بعض الفقهاء تبليغ مدة الحبس في التعزير سنة؛ نظراً إلى مدة التغريب في حد الزنا، وهذا فاسد عندي، وليس التغريب حداً كاملاً، فينقص عليه تعزير، وإنما هو جزء من حد. فليتنظن لذلك الناظر.

وقد كنت أحلت على هذا الفصل شيئاً من أمور الدين، وهذا أوان الوفاء به،

فأقول:

إن نبغ في الناس داع في الضلالة، وغلب على الظن أن لا ينكف عن دعوته ونشر غائلته - فالوجه أن يمنعه ويتوعده لو حاد عن ارتسام أمره، فلعله ينزجر، ثم يكل به موثقاً به من حيث لا يشعر به ولا يراه، فإن عاد إلى ما عنه نهاه، بالغ في تعزيره، وراعى حد الشرع، ثم يُكْتَنَى عليه الوعيد والتهديد، ويبالغ في مراقبته من حيث لا يشعر، ويرشح مجهولين يجلسون إليه على هيئات متفاوتات، ويعتزون إلى مذهبه، ويتدرجون إلى التعلم والتلقى منه. فإن أبدى شيئاً أطلعوا السلطان عليه، فيسارع إلى تأديبه والتنكيل به، وإذا كرر عليه ذلك، أوشك أن يمتنع ويرتدع.

ثم إن انكف، فهو الغرض، وإن تمادى في دعواته، أعاد عليه السلطان تنكيهه وعقوباته، فتبلغ العقوبات مبالغ تربي على الحدود، وإنما يتسبب إلى تكثير العقوبات بأن يبادره بالتأديب مهما عاد.

والذي يبدية أصحاب السياسات أن التعزير المحظوظ عن الحد لا يزع ولا يدفع، وغايتهم أن يزدوا على مواقف الشريعة.

والمسلك الذي مهدناه يتضمن الزجر الأعظم، والردع الأتم، واستمرار العقوبات مع تقدير المعاولات.

فهذا مسلك السداد، وما عداه سرف ومجاوزة حد، وغلو وعتو، والأنبياء - عليهم السلام - مبعوثون إلى قصد الأمور.

ومما يتعلق بما نحن فيه أن المتعلقين بضبط الأحوال على حكم الاستصواب في كل باب، قد يرون ردع أصحاب التهم قبل إمامهم بالهينات، والسيئات. والشرع لا يرخص في ذلك.

والذي انتزعت من الشرع ما يقرب سبل تحصيل الغرض في هذا - فمن آداب الدين ألا يقف الإنسان في مواقف التهم. فالوجه أن ينهى الإمام من يتصدى لها عن ذلك على جزم وبت، فإن عاد عاقبه على مخالفته أمر سلطانه، واستجرائه على وإلى زمانه، فيكون هذا تطرقاً إلى الردع على موجب الشرع.

ومما كنت أحلته من الأمور الدينية على هذا الفصل - القول في توبة الزنديق.

وقد ذهب طوائف من سلف هذه الأمة إلى أنه لا تقبل توبته بعد ما ظهرت زندقته، فإن من عقده أن يظهر خلاف ما يضمن، ويتقى الناس.

وهذا خارج عندي عن قاعدة الشريعة؛ فإنني لا أعرف خلافاً أن عسكرياً من عسكري الإسلام، إذا أناخوا بساحة الكفار، فلما أظلمت السيوف، وعابوا مخايل الختوف - نطقوا بكلمتي الشهادة، فيحكم بإسلامهم، وإن تحققنا أنهم لم يلهموا الهداية لدين الحق الآن.

وكان رسول الله ﷺ يداري المنافقين مع القطع وتواتر الوحي بنفقتهم وشقاقهم، وهو القدوة والأسوة. فالوجه إذاً في كف شر ما قدمنا ذكره في دفع عادية الداعي إلى بدعته، والتسبب إلى الحبس بالمسلك المذكور - لائق بالزندقة. فهذا منتهى القول في ذلك.

القيام على المشرفين على الضياع

ولم يبق مما رسمناه في حفظ من في الخطأ إلا القيام على المشرفين على الضياع. وقد ذكرنا أن ذلك ينقسم إلى الولايات، وإلى سد الحاجات، وإنقاذ ذوى الفاقات.

فأما الولاية، فالسلطان ولى من لا ولى له من الأطفال والمجانين. وهى تنقسم إلى: ولاية الإنكاح، وحفظ الأموال.

واستيفاء القول في الولايتين من فن الفقه. فليطلبه طالبه من المشتغلين به. وأما سد الحاجات والخصاصات فمن أهم المهمات.

وإن قدرت آفة وأزم وقحط، فالوجه استحثاث الخلق بالموعضة الحسنة على أداء ما اقترض الله عليهم في السنة. فإن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم - فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله؛ فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين.

فإن لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوى اليسار والافتقار البدار إلى دفع الضرر عنهم، وإن ضاع فقير بين ظهرائي موسرين، خرجوا من عند آخرهم، وباءوا بأعظم المآثم، وكان الله طليبعهم وحسيهم.

وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم.

ومقصود هذا الفصل ما نذكره الآن:

فلو بلى أهل بلد بقحط، وعلم من معه بلاغ أنهم لو فرقوا ما معهم؛ لافتقروا- فلا نكلفهم أن ينهوا أنفسهم إلى الضرر الناجز، والافتقار العاجل؛ فإنهم لو فعلوا ذلك- هلكوا مع المالكين، ولو تماسكوا أوشك أن يبقوا. وغایتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان، وما قدره الله أن يكون كان.

ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة على الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه:

فلو فرضنا مصطححين في الأسفار في بعض القفار، وانتهى أحدهما إلى المخصصة، ومع الثاني ما يبلغه في غالب الظن إلى العمران- فيتعين عليه، والحالة هذه، أن يسد رمق رفيقه، ويكتفى ببلاغ يكفيه في طريقه. ولا نكلف الموسرين في هذه الشدة أن ينتهوا إلى كفاية يومهم، ويفرقوا باقى أموالهم على المحاويج، ويرقبوا أمر الله في غدهم، ولا يسوغ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلاً، ويتركوهم يموتون هزلاً.

والأمر في الرفيقين مفروض فيه إذا قرب وصولهما إلى البلدان والعمران. وهذا يناظر ما لو كان الرفيقان في متاهات، لا يدريان متى تنتهى بهما إلى العمران- فلا نكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ويجتري بحاجة يومه أو وقته.

فإذا تقرر ما ذكرناه، فالوجه عندي، إذا ظهر الضر، وتفاقم الأمر، وأنشبت المنية أظفارها- أن يستظهر كل موسر بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوى الضرورات، وأصحاب الخصاصات. **ولست أقول:** إن منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن، وانفصال الفتن، على علم أو ظن غالب، ولكن لا سبيل إلى ترك الفقراء على ضرهم، ولا نهرف توقيفاً في الشرع ضابطاً ينتهى إليه فيما يبذله الموسر وفيما يبقيه، ورأينا في السنة قواعد شرعية تشير إلى هذه القضية، وفي اعتبار السنة أيضاً حالة ظنية عقلية.

* فأما أمارات الشرع، فمن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة، وكان رسول الله ﷺ يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوت سنة.

* وأما الأمر العقلي، فقد يظن أن الأحوال تبدل في انقضاء السنة، فإنها مدة الغلات، وأمد الثمرات، وفيها تحول الأحوال، وتزول وتعتقب الفصول. ثم الباذلون في بذلهم على غرر وخطر. ولكن ما ذكرناه أقصد معتبر، وما ذكرته بيان ما يسوغ، وليس أمراً مجزوماً، ولا حكماً محتوماً. فمن طابت نفسه بإيثار أخيه على نفسه، فالإيثار من شيم الصالحين وسير الموفقين.

فهذا منقرض القول في الأمور الجزئية، التي تتعلق بالإمام في حفظ من في خطة الإسلام.

فإن قيل: لم تذكروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. **قلنا:** الشرع من مفتحه إلى محتتمه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وما يتعلق بالإمام فيه ما فصلناه. والدعاء إلى المعروف والنهي عن المنكر يثبت لكافة المسلمين من غير فظاظة وملق. ومن ظهر منه الصدق والديانة، وتجرد لله تعالى، وأوضح الحق وأبانه، على تخضع لله تعالى واستكانة، نجع كلامه في المستكبرين في زمانهم، المتولين بأركانهم. فإن لم يرعوا: لم يكن للرعية شهر الأسلحة، ولكنهم ينهون الأمور إلى الولاة، ثم يرون رأيهم في فنون الردع.

نجدة الإمام وعدته

ليس يخفى على ذي بصيرة أن الإمام يحتاج في منصبه العظيم، إلى الاعتصام بالعدد والعتاد، والاستعداد بالعساكر؛ فإنه متصد لحراسة البيضة، وحفظ الحريم؛ فيجب أن يكون عسكره معقوداً، يرون التطلع إلى أوامره، ولا يجوز أن يكون معوله المتطوعة، ولن تقوم الممالك إلا بجنود مجندة لا يشغلهم عن البدار تجارة، ولا يلهيهم ترفه ولا عماره.

وكان رسول الله ﷺ في زمنه لا يدون ديواناً، ولا يجرد للجهاد أعواناً؛ إذ كان المهاجرون والأنصار يخفون إلى ارتسام أوامره من غير أناة واستتخار. وانقرض على ذلك زمن خلافة الصديق عليه السلام. ثم لما انتهت النبوة إلى عمر بن الخطاب جند الجنود، ودوّن الدواوين، وصارت سيرته أسوة العالمين إلى يوم الدين.

فإذا تقرر أنه يتحتم استظهار الإمام بالأعوان فلا بد من الاستعداد بالأموال.

وقد ذكرنا أن الأموال التي يجمعها تنقسم إلى : ما يتعين مصرفه، وإلى ما يعم انبساطه على وجوه المصالح.

فأما القول في كل المصارف، **فأقول:** من يراعه الإمام بما في يده من المال - ثلاثة أصناف:

*** صنف** منهم محتاجون، والإمام ينبغي سد حاجتهم، وهؤلاء معظم مستحقي الزكوات في الآية المشتملة على ذكر أصناف المستحقين. وللمساكين استحقاق في خمس الفئء والغنيمة، كما يفصله الفقهاء. فهؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة.

*** والصنف الثاني:** أقوام ينبغي للإمام كفايتهم ويدراً عنهم بالمال الموظف لهم حاجتهم، ويتركهم مكفينين يكونوا متجربين لما هم بصدد من مهم الإسلام. وهؤلاء صنفان:

*** أحدهما - المرتزقة،** وهم نجدة المسلمين وعدتهم وشوكتهم، فينبغي أن يصرف إليهم حاجتهم ويستعفوا به عن وجوه المكاسب، ويتهيئوا لما رشحوا له، وتكون أعينهم ممتدة إلى أن يندبوا، فيخفوا على البدار، من غير أن يتشاغلوا، ويتشاغلوا بقضاء أرب.

*** والصنف الثاني:** الذين انتصبوا لإقامة أركان الدين وانقطعوا بسبب اشتغالهم واستقلالهم بها عن التوسل إلى ما يقيم أودهم، ويسد خللتهم، ولولا قيامهم بما لا بسره، لتعطلت أركان الإيمان.

فعلى الإمام أن يكفيهم مؤنهم، حتى يسترسلوا فيما تصدوا له بفراغ جنان، وتجرد أذهان. وهؤلاء هم: القضاة، والحكام، والمفتون، والمتفقهون، وكل من يقوم بقاعدة من قواعد الدين، يلهيه قيامه عما فيه سداه وقوامه.

*** والصنف الثالث:** قوم إليهم طائفة من مال بيت المال على غناهم، ولا يوقف استحقاقهم على سد حاجة، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، المسمون في كتاب الله ذا القربى. فهؤلاء يستحقون سهماً من خمس الفئء والغنيمة من غير اعتبار حاجة وكفاية، عند الإمام الشافعي **رحمه الله**.

وقد شهدت بصحة مذهبه النصوص الصريحة، وسير الخلفاء.

فصل

فإذا صَفِرَت يد راعي الرعية عن الأموال، والحاجات ماسة- فليت شعري، كيف الحكم وما وجه القضية؟

فإن ارتقب الإمام حصول أموال في الاستقبال، ضاع رجال القتال وجر ضياعهم أسوأ الأحوال. وإن استرسل في مد اليد إلى ما يصادفه من مال، من غير ضبط، أفضى إلى الانحلال، والخروج عن قضايا الشرع في الأقوال والأفعال. وقد قدمنا فيما سبق، أننا لا نحدث لثرية الممالك في معرض الاستصواب مسالك، لا يرى لها من شرعة المصطفى ﷺ مدارك. فإن بلى الإمام بذلك فليتدد، ولينعم النظر هنالك؛ فقد دفع إلى خطيين عظيمين:

أحدهما: تعريض الخطأ للضياع.

والثاني: أخذ أموال من غير إسناد استحقاقه إلى مستند معروف مألوف.

والله ولى التوفيق والتيسير، وهو بإسعاف راجيه جدير.

فنقول: إذا خلا بيت المال انقسمت الأحوال، ونحن نرتبها على ثلاثة أقسام، ونأتي في كل قسم منها بما هو مأخذ الأحكام. وطرح القضايا السياسية بالموجبات الشرعية، فلا يخلو الحال، وقد صفر بيت المال من ثلاثة أنحاء:

*** أحدها:** أن يطأ الكفار والعياذ بالله- ديار الإسلام.

*** الثاني:** ألا يطئوها، ولكننا نستشعر من جنود الإسلام اختلالاً، ونتوقع انحلالاً وانفلالاً، لو لم نصادف مألأ، ثم يترتب على ذلك استجراء الكفار في الأقطار، وتشوفهم إلى وطء أطراف الديار.

*** والثالث:** أن يكون جنود الإسلام في الثغور والمراصد على أهب وعتاد، وشوكة واستعداد، ولو نذبوا للغزو والجهاد، لاحتاجوا إلى ازدياد في الاستعداد، ولو لم يمدوا؛ لانقطعوا عن الجهاد.

فهذه التقاسيم قاعدة الفصل.

فأما إذا وطئ الكفار ديار الإسلام، فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يخفوا ويطيروا إلى مدافعتهم زرافات ووحدان، وإذا كان هذا مذهب الأئمة، فأى مقدار للأموال فى هجوم أمثال هذه الأهوال، لو مست إليه الحاجة، وأموال الدنيا لو قربلت بقطرة دم، لم تعد لها، ولم توازنها.

فإذا كانت الدماء تسيل، فالأموال فى هذه المقام من المستحقرات. وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق فى الزمان مضيعون فقراء مملقون- تعين على الأغنياء أن يسعوا فى كفايتهم. وكذلك اتفقوا كافة على وجوب بذل الأموال فى تجهيز الموتى وغيره من جهات فروض الكفايات، فلاح على أبلغ وجه فى الإيضاح أنه يجب على الأغنياء فى هذا القسم أن يبذلوا فضلات أموالهم؛ حتى تنجلى هذه الداهية، وتنكف الفئة الطاغية.

فأما إذا لم يجر ذلك بعد، ولكننا نحاذره ونستشعره؛ لانتقطاع مواد الأموال، واختلال الحال، ولو لم نتدارك ما نخاف وقوعه- لوقع فى غالب الظن. فهذا ملحق بالقسم الأول قطعاً.

ولا يحل فى الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين. ولو فرض فى مثل الحال توقف وتمكث، لانحل العصام وانتشر النظام، والدفع أهون من الرفع، وأموال العالمين لا تقابل غائلة وطأة الكفار فى قرية من قرى الديار، وفيها سفك دم المسلمين، أو امتداد يد إلى الحرم ولو وقع وتم، فلا مستدرك لما انقضى وتقدم، إلا التأسف وقرع سن الندم، فإذا يلتحق هذا القسم بما تقدم.

وأما القسم الثالث: وهو ألا نخاف من الكفار هجوماً، لا خصوصاً فى بعض الأقطار ولا عمومًا، ولكن الانتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد فى البلاد يقتضى مزيد عتاد واستعداد. فهل يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به؟ هذا موقع النظر ومجال الفكر.

ذهب ذاهبون إلى أنه لا يكلفهم ذلك، بل يرتقب فى توجيه العساكر ما يحصل من الأموال.

والذى أختره قاطعاً به أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء؛ فإن إقامة الجهاد فرض على العباد، وتوجيه الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم لا تساهل فيه. وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرهم إلينا، واستجرائهم علينا.

وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من فروض الكفايات فأحرى فنونها بالمراعاة الغزوات. والأمور في الولايات، إذا لم تؤخذ من مبادئها، جرت أموراً يعسر تداركها عند تماديها.

*** فإن قيل:** قد ذكرتم أنه تمتد يد الإمام إلى أموال موسرين عند المهم بتجهيز الأجناد إلى الجهاد، فما قولكم فيه إذا كان مع المرتزقة كفايتهم وعدتهم في إقامتهم ومرابطتهم وغزوتهم، في أوائها، ولكن خلا بيت المال أو كاد أن يخلو، وخاف الإمام غائلة هائلة من خلو بيت المال عند عكرة^(١) الكفار، أو دبرة^(٢) على المجاهدين؟

فقد تم القول في وجوب الاستظهار بالذخائر وتنزيل إعداد المال منزلة إعداد الرجال، ولو هت كفاية الرجال، امتدت يد الإمام إلى الأموال. والذخيرة إحدى العدتين، فما الوجه في ذلك؟

قلت: إن المرتزقة إذا لموا الثغور والمراسد، وتقاعدوا عن الانبعاث إلى المقاصد، كان ذلك متضمناً تعطيل الجهاد. وفيه خصلة أخرى، وهي أن معظم أموال بيت المال مما تحويه أيدي المسلمين من أموال الكافرين. فإذا انقطع الجهاد، انقطع بانقطاعه وجوه الأموال التي تنصب إلى بيت المال، ويتداعى ذلك إلى اختلال وانحلال، يتعذر معه المراقبة. والقيم المنصوب في مال طفل مأمور بالألا يقصر نظره على ضرورة حالة، بل ينظر في حاله باستثناء ماله، وليس أمر كلى الملة بأقل من أمر طفل، ولا نظر الإمام القوام على خطة الإسلام بأقصر نظراً وفكراً من قيم.

فأما إذا كان جنود الإسلام مشمرين للجهاد، فالوجوه التي منها تنتظم الأموال غير منحسمة، والأحوال متسقة منتظمة - فيبعد تنجيز التعرض لأموال الناس لأمر مقدر على نأى وبعد.

(١) أى عند هجمة الكفار عائدتين بعد فرارهم.

(٢) أى الهزيمة.

*** فإن قيل:** قد ذكرتم في التقاسيم التي قدمتم أن الإمام يستمد من أموال الأغنياء فأبينوه وفصلوه، وأوضحوا المآخذ والوجوه.

فأعود وأقول: لست أحاذر إثبات حكم لم يدونه الفقهاء، ولم يتعرض له العلماء؛ ولكني لا أبتدع، ولا أخترع شيئاً، بل ألاحظ وضع الشرع وأستشير معنى يناسب ما أراه وأتحرره. وهكذا سبيل التصرف في الوقائع المستجدة، التي لا توجد فيها أجوبة العلماء معدة. وأصحاب المصطفى ﷺ ورضي عنهم، لم يجدوا في الكتاب والسنة إلا نصوصاً معدودة، وأحكاماً محصورة محدودة، ثم حكموا في كل واقعة عنت، ولم يجاوزوا وضع الشرع، ولا تعدوا حدوده؛ فعلمونا أن أحكام الله تعالى لا تنتهي في الوقائع، وهي مع انتفاء النهاية عنها صادرة عن قواعد مضبوطة.

فليكن الكلام في الأموال، وقد صفر بيت المال، ووقعت ^(١) واقعة لا يعهد فيها للماضين مذهب، ولا يخص لهم مطلب، ولنجر فيه على ما جرى عليه الأولون إذا دفعوا إلى وقائع لم يكونوا يألّفوها، ولم ينقل لهم مذاهب، ولم يعرفوها. وإذا استند الناظر، استوى الأول والآخر.

فنقول:

للناس حالتان:

*** إحداها:** أن يعدموا قدوة وأسوة وإماماً يجمع شتات الرأي. فإن كانوا كذلك، فموجب الشرع، والحالة هذه، فرض فرض الكفايات أن يجرج المكلّفون القادرون لو عطلوا فرضاً واحداً، ولو أقامه من فيه الكفاية، سقط الفرض عن الباقي. فلا يثبت لبعض المكلّفين توجيه الطلب على آخرين؛ فإنهم ليسوا منقسمين إلى داع ومدعو، وليس الفض متعيناً على كل مكلف. فلا يعقل تثبيت التكليف في فروض الكفايات مع عدم الوالي إلا كذلك.

فليضرب في ذلك الجهاد مثلاً، فنقول:

لو شغل الزمان عن والٍ، تعين على المسلمين القيام بمجاهدة الجاحدين، وإذا قام

(١) في هذا السطر في الأصل أسلوب غامض، فتأولت إضافة كلمة: وقعت. «الراشد».

به عَصَب - فيهم كفاية - سقط الفرض عن سائر المكلفين؛ فهذا إذا عدموا واليًا.

* فأما إذا وليهم إمام مطاع، فإنه يتولى جر الجنود، وإبرام الذمم والعهود. ولو نَدَبَ طائفةً إلى الجهاد، تعين عليهم مبادرة الاستعداد، من غير تحاذل وتواكل، ولم يكن لهم أن يقولوا: ليس ما ندبنا إليه متعينًا علينا؛ فليقم به غيرنا؛ فإننا قد أثبتنا أن المسلمين إذا نصبوا واليًا - يدبرهم في إصدارهم وإيرادهم تدبير الآباء في أولادهم. ولو ساغ مقابلة أوامرهم ونواهيهم بما يوهى شأنه ويوهيه، لما استتب له مقصد فيما يذره ويأتيه، ولأفضى إلى عسر يتعذر عليه تلافيه.

فإذا تقرر ذلك، بنينا عليه أمر المال قائلين: لو شغرت الأيام عن قيام إمام بأمور المسلمين والإسلام، ومست الحاجة في إقامة الجهاد إلى مال وعتاد - كان وجوب بذله عند تحقق الحاجات على منهاج فروض الكفايات؛ فليست الأموال بأعز من المهج التي يجب تعريضها للأغرار المؤدية إلى الردى والتولى.

فهذا إذا لم يكن في الزمان وزر يلاذ به.

فإذا ساس المسلمين وال، وصفرت يده عن عدة ومال، فله أن يعين بعض المومنين لبذل ما تقضيه ضرورة الحال، لا محالة، كما يندب من يراه أهلًا للانداب. فلا ينبغي أن يستبعد المرء حكم الإمام في فلسفه مع نفوذ حكمه في روحه ونفسه.

ولست أقول ذلك عن حسابان ومخالجة ريب، بل أقطع به على الغيب، وسيزداد ذلك وضوحًا وانكشافًا - إذا ذكرت من تفاصيل هذه القاعدة أطرافًا. وكيف يبعد مدرك ذلك على الفطن الأريب، وفي أخذ فضلات من أموال رجال تخفيف أعباء عنهم وأثقال، وإقامة دولة الإسلام على أبهة الاستقلال في أحسن حال؟

ولو لم يتدارك الإمام ما استرم من سور الممالك لأشقى الخلائق على ورطات، أهون فائت فيها أموال الأغنياء، وقد يتعداها إلى إراقة الدماء، وهتك الستور وعظائم الأمور.

فإذا تمهد ما ذكرناه، **فلنقل بعد:** ليس للإمام في شيء من مجارى الأحكام أن يتهجم ويتحكم ويفعل ما يتشهى ويتمنى، ولكنه يبنى أموره كلها، دقها وجلها، على

وجه الرأى والصواب فى كل باب؛ فلا يندب قومًا للجهاد إلا إذا رأى تعيّنهم منهج الرشاد ومسلك السداد، وكذلك يجهز إلى كل جيل من الكفار من يليهم فى صوب تلك الديار.

والأمر فى أخذ الأموال يجرى على هذه الأحوال، فليشر على أغنياء كل صقع بأن يبدلوا من المال ما يقع به الاستقلال.

وما ذكرناه ليس حصراً وضبطاً فى المقال، ولكننا جئنا به ضرباً للأمثال، وعلى رأى الإمام بعد عون الله الاتكال فى مضطرب الأحوال.

ومن تنمة القول فى هذا: أن المسلمين إذا وجدوا معاذاً واتخذوا لمهاتهم ملاذاً، لم يكن لهم مضادته ومرادته ومعاندته.

فإن رأى إذا وقعت واقعة عامة، مست الضرورات فى دفاعها إلى عدة، ومادة من المال تامة، ويد الإمام صافرة وبيوت الأموال شاغرة - أن يتسبب إلى استيلاء مال من موسرى المؤمنين، فإنه يفعل من ذلك على موجب الاستصواب ما أراد، وعمم أهل الاقتدار واليسار فى أقاصى البلاد.

فإن عسر التبليغ إلى الاستيعاب؛ ورأى فى وجه الصواب أن يخصص أقواماً فيستأدى عند كل ملمة، من فرقة أخرى - اتبع فى ذلك كله أوامره، واجتنب زواجره، ثم ليكن فى ذلك على أكمل نظر، وأسد فكر.

فإن اقتضى الرأى تعيين أقوام على التنصيص - تعرض لهم على التخصيص، ونظر إلى من كثر ماله وقل عياله، وقد يتخير من خيف عليه من كثرة ماله أن يطغى، ولو ترك لفسد. وإذا لم يخل المتصدى للإمامة عن تحديد النظر وتسديد الفكر، ففيما ذكرناه تصريحاً، أو رمزاً إليه تلويحاً معتبراً.

***** ومن الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه فى معرض الاقتراض على بيت المال على كل حال، فإن ثابت مداره ومحالبه - تعين رد ما اقترض.

وقال قائلون: إن عمم بالاستيلاء مياسير البلاد، والمثرين من طبقات العباد - فلا مطمع فى الرد والاسترداد، وإن خصص بعضاً، لم يكن ذلك إلا قرصاً.

ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق، ثم نذكر مسلك التحقيق. **فمن قال:** الإمام يستقرض - استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة الجهات في قواعد الدين، ومذهب المسلمين؛ وكان رسول الله ﷺ إذا أضاق المحاويج والفقراء - استسلف من الأغنياء، وربما استعجل الزكوات. فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض؛ لكان **العلية** يئنه ليقتدى به من بعده عند فرض الإضافة، وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ الأموال، لو تعدت الطرق المضبوطة، والمسالك الموضحة في الشريعة - لا نبسط الأيدي إلى الأموال، ولم يثق ذو مال بهاله.

والمرضى عندي أن ذلك جبن وخور، وذهول عن سنن النظر؛ فإن للإمام أن يأخذ من الجهات التي ذكرناها ما يراه ساداً للحاجة على ما قدمنا منهاجه، ولا يلزمه الاستقراض، سواء أقرض أخذه من معينين، أو من المياسير أجمعين. والدليل عليه أن لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع؛ لوجب على المكلفين القيام بفرائض الكفايات، من غير أن يرتقبوا مرجعاً. فإذا وليهم على المكلفين القيام بفرائض الكفايات، من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا وليهم إمام، فكأنهم ولوه أن يدبرهم تعييناً وتبييناً، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا، ويحيل البعض الأمر فيه على البعض، ثم تنسحب المآثم على كافتهم. والإمام القوام يدفع التخاذل والتغالب، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكافة الخروج عن عهده.

والذي يوضح المقصد أنه لو استقرض؛ لكان يؤدي ما اقترض من مال فاضل مستغنى عنه في بيت المال، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره في الحال فاضلاً، ثم يقتضي الحال استرداد ما وفيناه على المقرض، ويستدبر التدبير، فلا يزال في رد واسترداد، وما أدى إلى التسلسل، فهو في وضعه لا يتحصل.

والذي يجب التعويل عليه أن كل واقعة وقعت في الإسلام تعين على ملتزمي الإسلام أن يقيموا أمر الله فيها، إما بأنفسهم إذا فقدوا من يليهم، أو بأن يتبعوا أمر واليهم.

فإذا امتثلوا أمر الله بأنفسهم، أو بأموالهم على تفنن أحوالهم - فارتقابهم رجوعاً في ما لهم يشعر بأنهم ما كانوا متأصلين فيما كلفهم ربهم.

وهذا ظن كاذب ورأى غير صائب؛ فالمسلمون هم المخاطبون، والإمام فى التزام أحكام الإسلام كواحد من الأنام، ولكن مستناب فى تنفيذ الأحكام. فإذا نفذت، فلا مطعم فى مرجع، فإن در لبيت المال مال، فحظ المسلمين منه تهيؤة للحاجات فى مستقبل الأوقات.

فهذا منتهى القول فى هذا الفن.

*** وأنا أقول الآن:** لستُ أمتع الإمام من الاقتراض على المال، إن رأى ذلك؛ استطابة للقلوب؛ وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال، مهيا اتفقت واقعة وهجمت هاجمة.

والذى قدمته ليس تحريماً للاستقراض، ولكنه تمهيد لما يسوغ للإمام أن يفعله، والأمر موكل إلى رأيه، أو استصوابه فى افتتاح كل أمره ومآبه.

والجملة فى ذلك: أنه إذا ألت ملمة، واقتضى إمامها مالاً، فإن كان فى بيت المال مال - استمدت كفايتها من ذلك المال، وإن لم يكن فى بيت المال مال - نزلت على أموال كافة المسلمين، فإذا كفيت من أموالهم، فقد انقضت وانقطعت تبعاتها، وعلائقها. فإذا حدث مال، تهيأ ما حدث للحوادث المستقبلية.

فإن قيل: قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام، إذا وجد مضطراً إليه واقعاً فى الخمصة، مشفياً على الهلاك - لم يلزم مالك الطعام بذله من غير بدل. وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الأوقات.

قلنا: هذه المسألة عندنا فيما إذا كان للمضطر مال غائب أو حاضر؛ فأما إذا كان لا يملك شيئاً - فيجب سد جوعته، من غير التزامه عوضاً. ولا أعرف خلافاً أن سد خلات المضطرين فى شتى المجاعات محتوم على الموسرين. وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله ﷺ عند مسيس الحاجات، واستعجاله الزكوات - فليست أنكر جواز ذلك، ولكنى أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال.

فهذا نجاز الغرض من هذا الفصل، وهو أحد الفصول الثلاثة الموعودة بعد تمهيد الأصول.

فصل

وبه يتم المقصد في بعض ما سبق.

وهو أن عساكر الإسلام إذا كثروا، أعنى المرتزقة المترتين في ديوان الجنود، وعظمت المؤن القائمة بكفائتهم، وهى جارية على استمرار الأوقات. وكان اتساع الأصقاع، وكثرة الثغور والمراصد في البقاع - لا يستقل إلا بكثرة الرجال المترصدين للقراع، وقد قسمهم الإمام على أصناف وأنواع، وصفهم رعيلاً رعيلاً. فمنهم مندوبون لنفض حريم البلاد عن المتلصصين ذوى العرامة، ومنهم متصرفون في البلاد لردع الزائغين عن منهاج السداد، ومنهم مرتبون في مرابطة الحصون والقلاع، والنجدة الكبرى محتفون بالإمام، وبأمراء الأجناد في البلاد. وإذا انتهى تدبير الممالك إلى ذلك - فالغالب أن ما ينفق من أخماس الغنائم والفيء لا يقيم الأود، ولا يدين العدد؛ فإننا كما نُصيب نُصاب، والحرب سجال، والمغانم في وضع الشرع ليست مقصودة؛ فإن الغرض التجرد للجهاد إعلاءً لكلمة الله، وحيطة الملة.

فإذا لا تقوم المملكة بتوقع الاغتنام، ولا بد للإمام من الاعتصام بأوثق عصام، على عمر الأيام.

فأقول، والله المستعان:

* لا بد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبية، وإذا وظف الإمام على الغلات والثمرات يسيراً من كثير - سهل احتمالها، وانتظمت قواعد الملك وأحواله. ولو عدم الناس سلطاناً يكف عن زرعهم وضرعهم عادية الهاجين - لاحتاجوا في إقامة حراس من ذوى الباس إلى أضعاف ما رمزنا إليه.

فإن استنكر ذلك غرُّ قلنا: أتُنكر أن ما ذكرته وجه الرأي؟ فإن أباه وادعى خلافة - تركته ودعوه، ولن يفلح قط مقلد يتبع في تقليده هواه.

وإن اعترف به، فقد تقرر أن الاستظهار بأقصى العدد والعدد محتوم، ولا يفنى به توقع مغنوم. ومفهوم أنه لو استفزتنا داهية لاضطررنا في دفع الباس إلى نفض أكياس الناس.

فإن قيل: لم يكن ذلك في زمن الخلفاء الراشدين. **قلنا:** لما انتشرت الداعية وكثرت المؤن المعينة تسبب أمير المؤمنين عمر **عليه السلام** إلى توظيف الخراج والأرفاق على أراضي العراق.

والذي ذكرناه أمر كلي بعيد المآخذ من آحاد المسائل، ومنشؤه الشهادات الباتة القاطعة من قاعدة الشريعة. فإذا مست الحاجة، وتحقق الاضطراب في إقامة الديار إلى عون من المال مطرد دار. ولو عين الإمام أقوامًا من ذوى اليسار؛ لجر ذلك حزازات في النفوس وفكرًا سيئة في الضائير. وإذا رتب على الثمرات والغلات قدرًا قريبًا - كان طريقًا في رعاية الجنود والرعية مرضية.

ثم إن اتفقت مغنم، واستظهر بأخاسها بيت المال، وغلب على الظن أطراد الكفاية، إلى أمد مظنون ونهاية، فيغض حينئذ وظائفه؛ فإنها ليست واجبات توقيفية، ومقدرات شرعية، وإنما رأيناها نظرًا إلى الأمور الكلية، فمهما استظهر بيت المال واكتفى - حط الإمام ما كان يقتضيه وعفا، فإن عادت مخايل حاجة - أعاد الإمام منهاجه.

وهذا الفصل الذى أطلت أنفاسى فيه يلتفت إلى أمر قدمته في الاستظهار بالادخار، فليست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام ليتبنى لكل ناحية حرزًا، ويقتنى ذخيرة وكنزًا، ويتأثل مفخرًا وعزًا، ولكن يوجه لدرور المؤن على عمر الزمن ما سبق رسمه.

فرحم الله امرئًا طالع هذا الفصل وأنصف وانتصف، ولم يلزم جادة تقليده، ولم يتعسف؛ فالذى حواه هذا الفصل أقصد الطرائق، وأسد المسالك إلى مدارك الحقائق.

القول فى مستخلفى الإمام

ليس من الممكن أن يتعاطى الإمام مهيات المسلمين فى الحطة، وقد انتشرت أطرافها، ولا يجد بدءًا من أن يستنيب فى أحكامها، ويستخلف. وشغله الذى لا يخلفه فيه أحد: مطالعات كليات الأمور؛ إذ لو وكل ذلك إلى غيره، وعمل على أن

لا يبحث؛ ولا يفحص، وفوض ذلك إلى موثق به؛ ورسم له التشمير والبحث، وأثر التخلي لعبادة الله، والانحياز عن النظر في أمر الملة، واختار الرفاهية والرغد والدعة - فذلك غير سائغ، وهو مؤاخذ بحق الأمة يوم القيامة، مطالب أو معاتب ومعاقب. وإذا تمادى على ذلك، فقد ينتهي الأمر إلى التفسيق.

فإذا منصب الإمام يقتضى القيام بالنظر العام في حقوق الرعايا والمستخلفين عليهم على ممر الأيام. فأما تفاصيل الأمور، فما تولاه الإمام بنفسه، فهو الأصل، وما استخلف فيه كافيًا، مستقلًا، دارئًا، متيقظًا فيما نيظ به واعيًا - فالاستخلاف في تفاصيل الأعمال سائغ بلا خلاف. ثم ما يستخلف فيه ينقسم إلى: أمر خاص يحتوى على الغرض منه مراسم يبينها ومعالم يعينها، فيعقد الإمام بمضمونها منشورًا يتخذها المولى دستورًا، وإلى أمر عام منتشر القضايا على الرعايا، لا يضبط مقصوده برسم ولا منشور منظوم. فأما الأمر الخاص، فهو كجباية الصدقات والموظفات على المعادن، فمن ولاه الإمام صنفًا من هذه الأصناف، فنيغى أن يكون المولى مستجمعًا خصلتين:

إحداهما: الصيانة والديانة.

والثانية: الشهامة، والكفاية اللائقة بما يتولاه ويتعاطاه، ولا يشترط أن يكون مجتهدًا بالغًا مبلغ المفتين، ولكن الإمام يرسم له مقادير النصب والزكوات.

ومن هذا القبيل تفويض جر الأجناد إلى بلاد الكفر، فليجتمع فيمن يقلد الأمر الثقة، والصرامة؛ والشهامة؛ وليكن ممن حنكته التجارب، وهذبته المذاهب، لا يبطئه عن الفرص إذا أمكنت خور، ويتوثب في أوان الفرصة كالصقر يهوى في الانقضاض، وليكن عارفًا بغوائل القتال، محببًا؛ لا يمتق لفرط فظاظة.

فأما الأمر الذى يعم، ولا ينضبط مقصوده، فهو كالقضاء والجلوس لفصل الحكومات بين الخصماء، وقد يرتبط به أمور الأموال والدماء وإقامة العقوبات على ذوى الاعتداد والإنصاف والانتصاف، والمنع من سلوك مسالك الاعتساف، وهذا أعظم الأشغال والأعمال، فيقتضى هذا المنصب خللاً في الكمال، سيأتى شرحنا عليها.

منها: الدين، والثقة، والتلفع بجلباب الديانة، والتشبت بأسباب الأمانة والصيانة، والعقل الراجح الثاقب، والرأى المستد الصائب والسمع والبصر.

ثم مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي **رحمته**، أن شرط التصدى للحكم بين العباد استجماع صفات الاجتهاد، ولم يشترط أبو حنيفة **رحمته** ذلك.

وذكر الفقهاء هذه المسألة من فنون مسالك الظنون. والذي أراه القطع باشتراط الاجتهاد، وسأوضح فيه منهج السداد بتقديم أصل عظيم الغناء في أحكام الاجتهاد.

فأقول، وعلى تيسيره الاعتماد: على المقلد ضرب من النظر في تعيين مقلده، وليس له أن يقلد من شاء من المفتين مع تباين المذاهب، وتباعد الآراء والمطالب. وكيف يسوغ التخيير بين الأخذ بمذهب التحريم ومذهب التحليل؟ ولا يتصور المصير إلى هذه السبيل.

فمن عَنَّ له من المقلدة أن مذهب الشافعي أرجح ومسلكه أوضح؛ لأمر كلية اعتقدها - فليس يعتقد، إن كان معه مسكة من العقل، أن إمامه تجب له العصمة عن الزلل، بل لا معصوم إلا الأنبياء. فما من مسألة تتفق إلا والمقلد يجوز أن يكون إمامة زالا في معانيها، وظهور الحق مع مخالفه فيها، ونما الذي غلب على وهمه على مبلغ علمه وفهمه أن إمامه بالإصابة في معظم المسائل جدير، فهذا غاية ما يدور في الضمير.

والقاضي، إن كان مجتهدًا، فلا شك أنه يستتبع المتحاكمين إلى مجلسه، ولا يتبعهم؛ فإن تكليفه اتباع المختلفين على تباعد المذاهب يجر تناقضًا، لا سبيل إلى الوفاء به. ومنصب الولاية يقتضى أن يكون الوالى متبوعًا لا محالة؛ فإنه أبرّ عليهم بمنصب الولاية، ثم بالإمامة في الدين، فإن استتبع مجتهدًا، فالسبب فيه أنه، وإن ساواه في الاجتهاد، فقد أربى عليه بالولاية.

فأما إذا فرضنا القاضي مقلدًا، فإن قلد إمام عصره، فإنه يحمل مجتهدى الزمان على فتوى من يقلده، ومعتمده ومعتضده الاجتهاد الضعيف الذى يعين به مقلده، فكأنه يحمل المجتهدين على حكم نظره الضعيف.

وهذا محال لا يخفى بطلانه على المحصل.

وإن قلد القاضي بعض الأئمة المنقرضين، فتقليده هذا أضعف؛ فإنه اعتقد على الجملة من غير تفصيل أن الذي يقلده أولى من غيره، فينضم إلى ضعف نظره الكلى مزيد ضعف فى أعيان المسائل، فكيف يستقيم حمل أئمة المسلمين على نظر مقلد فى مقلد؟

والذى يقرر ذلك أن نظر المقلد فى تعيين إمام ليس نظراً حقيقياً. وكيف ينظر من لا خبرة له، فهو إذا نظر مسلكه الضرورة؛ إذ لولاه لتعارض عليه التحريم والتحليل، وما جرى مجرى الضرورات فسييله أن يختص بالمضطر؛ ولا يتعداه إلى من عداه، كأكل الميتة تختص بإباحته بمن ظهرت ضرورته.

فهذا قولى فى اشتراط الاجتهاد فى الذى يتصدى لفصل الخصومات بين العباد. ولئن عدّ الفقهاء ذلك من المظنونات، فلست أعرف خلافاً بين المسلمين أن الشرط أن يكون المستناب؛ لفصل الخصومات والحكومات، فطناً متميزاً عن رعاى الناس، معدوداً من الأكياس. ولا بد من أن يفهم الواقعة المرفوعة إليه على حقيقتها، ويتفطن لموقع الإعضال، ومحل الإشكال منها، ثم يتخير مفتياً، ويعتقد أن قوله فى حقه بمثابة قول الرسول ﷺ فى حق الذين عاصروه، فيتخذ قدوة وأسوة. فأما إذا لم يفهم الواقعة - فكيف يفرض نفوذ حكمه فيها، وليس فى عالم الله أخزى من متصد للحكم، لو أراد أن يصف ما حكم به - لم يستطعه.